



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير  
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: مالية، بنوك وتسيير المخاطر

## إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية وفق مقررات بازل 3 دراسة حالة CPA ولاية سعيدة

تحت إشراف الأستاذ:

هواري مغنية

من إعداد الطالبتين:

❖ مسعودي فاطنة

❖ مخبي سعاد

### اعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ..... رئيسا

الأستاذ..... مشرفا

الأستاذ..... ممتحنا

الأستاذ..... ممتحنا

السنة الجامعية : 2017/2016



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير  
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: بنوك، مالية وتسيير المخاطر

## إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية وفق مقررات بازل 3 دراسة حالة CPA ولاية سعيدة

تحت إشراف الأستاذ:

هواري مغنية

من إعداد الطالبتين:

❖ مسعودي فاطمة

❖ مخبي سعاد

### أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ..... رئيسا

الأستاذ..... مشرفا

الأستاذ..... ممتحنا

الأستاذ..... ممتحنا

السنة الجامعية : 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر و تقدير

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى الأستاذ الكريم  
"مغنية هواري"، الذي نقول له بشراك قول الرسول الله صلى  
الله عليه وسلم :

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون  
على معلم الناس الخير".

الذي أشرف على إنجاز هذا العمل وما قدمه لنا من توجيه  
و إرشاد ونصحه خلال اشرافه على تنظيم مجهوداتنا  
ومعلوماتنا، نهدي اليه ثمرة جهدنا، وألف شكر الى الأساتذة  
الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين أشرفوا على تلقينا المادة  
العلمية.

شكرا لكم لأنكم جدتم علينا بصبركم ووقتكم لقراءة هذه  
المذكرة و إثرائها بالملاحظات و الأفكار القيمة وإلى كل  
الأساتذة و الزملاء في المشوار الدراسي .  
نسأل الله أن يجزيهم عنا خير جزاء.

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والذي الغالي .

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أُمي الغالية .

إلى من بهم أكبر واعتمد، إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى إخوتي وحيد و أمين و أسامة .

إلى من تحلو بالاخاء وتميزوا بالوفاء، إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم سرت، إلى صديقاتي.

مسعودي فاطنة

# إهداء

الحمد و الشكر لله رب العرش العظيم، جاد علينا بنور العلم، فأنعم علينا فأفضل، بتوفيقنا في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة، وأزكى الصلاة و السلام على صفيه و خليفه محمد خاتم الأنبياء و الرسل، أكرم السابقين و اللاحقين أهدي ثمرة جهدنا إلى روح أبي الغالية رحمه الله و غفر له إلى أعز ما لدي: أمي العزيزة التي لم تتوان عن نصحي و إرشادي، فشكرا لها، و أطال الله في عمرها.

إلى زوجي الكريم له جزيل الشكر و التقدير، لما قدمه لي من مساندة و على ما أبداه من تفهم، و إلى إبنتي الغالية وسام وكل العائلة الكريمة كبيرا و صغيرا، كما لا أنسى زميلتي مسعودي فاطنة التي تشاركت وإياه في إنجاز هذه المذكرة وإلى كل زملائي في الدراسة و العمل.

مخبي سعاد

## ملخص البحث :

تركز هذه الدراسة اهتمامها بكيفية إدارة المخاطر الائتمانية والتحكم فيها، وإلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض لأهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، ثم نستعرض الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك، ونقوم بطرح المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تنطوي عليها الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك لتفعيل سياستها الجديدة في إدارة المخاطر، ثم تطرقنا الى كيفية ادارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل حسب اتفاقياتها الثلاث ، و أخيرا قيامنا بدراسة ميدانية لإدارة مخاطر الائتمان في بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية سعيدة .

## Résumé :

Cette étude s' intéresse à la manière et à la façon de gérer les risques du crédit bancaire et de maitrise à cause de leurs effets sur le travail bancaire , puis on présente le rôle principal de gestion des risques bancaires et son importance , et l'installation d'un cadre pour aider les banque à développer les systèmes de gestion de risques bancaires internationaux « Exigence du contrôle bancaire tout en expliquant les principes fondamentaux de la gestion des risque des crédit et qui englobent les procédures à prendre par les banques et l'activation de la nouvelle politique pour la gestion des risques CPA de SAIDA.

## **ABSRAT :**

This application studies focus on générale of the bank credit risks with the self control through it drauk acus and influces on activity work, Them expose the rain role to cover in the credit risks and its importance.

Stard a complete frane to help bank to develop tray to protect bank. According to peaces of ade it and regulisation of the international control bale commissions enquirement the star to expose the essential principal to govern the credit risks that concerns all the instruction to be taken by credit banks. To practice its new pokey Erom risks “ALGERIEN PUPOL CREDIT - SAIDA –.

|                      |  |
|----------------------|--|
| شكر.....             |  |
| الإهداء.....         |  |
| الاهداء.....         |  |
| الملخص.....          |  |
| فهرس المحتويات.....  |  |
| فهرس الجداول.....    |  |
| فهرس الأشكال.....    |  |
| مقدمة عامة.....(أ-ز) |  |

## الفصل الأول: عموميات حول الإئتمان البنكي

|                                                     |    |
|-----------------------------------------------------|----|
| تمهيد.....                                          | 9  |
| المبحث الأول: مفاهيم أولية حول الإئتمان البنكي..... | 10 |
| المطلب الأول: تعريف وأنواع الائتماني البنكي.....    | 10 |
| المطلب الثاني: القرار الائتماني.....                | 17 |
| المطلب الثالث: أدوات وأسواق الائتمان البنكي.....    | 19 |
| المطلب الرابع: أهمية الائتمان البنكي.....           | 26 |
| المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية.....              | 26 |
| المطلب الأول: تعريف وأنواع المخاطر الائتمانية.....  | 26 |

|                                                                 |    |
|-----------------------------------------------------------------|----|
| المطلب الثاني: خصائص المخاطر الائتمانية.....                    | 34 |
| المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية.....             | 35 |
| المبحث الثالث: مفاهيم حول إدارة المخاطر.....                    | 38 |
| المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر.....                          | 38 |
| المطلب الثاني: أهمية و أهداف إدارة المخاطر.....                 | 40 |
| المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية.....                       | 42 |
| المطلب الرابع: مصادر المخاطر المصرفية.....                      | 46 |
| خلاصة الفصل                                                     | 48 |
| <b>الفصل الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة .</b> |    |
| تمهيد :                                                         | 50 |
| المبحث الأول: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية.....             | 51 |
| المطلب الأول: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية .....            | 51 |
| - نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية.....                          | 51 |
| - تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية.....                         | 52 |
| المطلب الثاني: إصدار اتفاقية بازل الأولى.....                   | 52 |
| - الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى.....                    | 52 |
| - قياس معدل كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات لجنة بازل الأولى..... | 54 |
| المطلب الثالث: تعديلات سنة 1996.....                            | 59 |

|                                                                 |    |
|-----------------------------------------------------------------|----|
| المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل الأولى.....        | 60 |
| - إيجابيات اتفاقية بازل الأولى.....                             | 60 |
| - سلبيات اتفاقية بازل الأولى.....                               | 61 |
| المبحث الثاني: اتفاقية بازل الثانية.....                        | 62 |
| المطلب الأول: أسباب وأهداف إصدار اتفاقية بازل الثانية.....      | 62 |
| - أسباب إصدار اتفاقية بازل الثانية.....                         | 62 |
| - أهداف إصدار اتفاقية بازل الثانية.....                         | 63 |
| المطلب الثاني: مضمون اتفاقية بازل الثانية.....                  | 64 |
| - دعائم اتفاقية بازل الثانية.....                               | 64 |
| - أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفق لاتفاقية بازل الثانية..... | 70 |
| - أساليب قياس المخاطر التشغيلية وفق لاتفاقية بازل الثانية.....  | 79 |
| - أساليب قياس المخاطر السوقية وفق لاتفاقية بازل 2.....          | 84 |
| المطلب الثالث: فروقات بين بازل الأولى و بازل الثانية.....       | 86 |
| - اوجه التشابه.....                                             | 86 |
| - اوجه اختلاف.....                                              | 86 |
| المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل الثانية.....       | 87 |
| - إيجابيات اتفاقية بازل الثانية.....                            | 87 |
| - سلبيات اتفاقية بازل الثانية.....                              | 87 |
| المبحث الثالث: اتفاقية بازل الثالثة.....                        | 88 |

|                                                                                           |     |
|-------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| المطلب الأول: مضمون اتفاقية بازل الثالثة.....                                             | 88  |
| المطلب الثاني: مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة وفق بازل الثالثة.....             | 93  |
| المطلب الثالث: أهم تعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة.....                        | 94  |
| - برامج ادخال تعديلات على رأس مال البنوك.....                                             | 94  |
| - اختلافات التي ميزت اتفاقية بازل الثالثة مع اتفاقية السابقة.....                         | 96  |
| المطلب الرابع : الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل الثالثة.....                                | 98  |
| خلاصة الفصل.....                                                                          | 100 |
| الفصل الثالث: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA (وكالة سعيدة )<br>تمهيد..... | 102 |
| المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري.....                                   | 103 |
| المطلب الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري.....                                         | 103 |
| المطلب الثاني: أهداف بنك القرض الشعبي الجزائري.....                                       | 104 |
| المطلب الثالث: الوظائف بنك القرض الشعبي الجزائري.....                                     | 105 |
| المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري .....                           | 106 |
| المبحث الثاني: لمحة عن بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - CPA ..                   | 109 |
| المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - .....                       | 109 |
| المطلب الثاني: وظائف بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - .....                      | 110 |
| المطلب الثالث: هيكل تنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - .....               | 111 |

|                                                                                                                       |         |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| المبحث الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية في بنك القرض الشعبي الجزائري.....                                             | 115     |
| المطلب الأول: إجراءات منح القرض.....                                                                                  | 115     |
| المطلب الثاني: طريقة استرجاع القرض و الإجراءات المتبعة في حالة عدم السداد..                                           | 119     |
| المطلب الثالث: تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان و الأنشطة الوظيفية لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2014-2016)..... | 120     |
| المطلب الرابع: معالجة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل في البنك CPA.....                                           | 128     |
| خلاصة الفصل.....                                                                                                      | 131     |
| الخاتمة.....                                                                                                          | 133     |
| قائمة المراجع.....                                                                                                    | 137-141 |

| صفحة | عنوان الجدول                                                    | رقم الجدول |
|------|-----------------------------------------------------------------|------------|
| 55   | الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول داخل الميزانية حسب بازل 1       | 01         |
| 85   | أوزان المخاطر للالتزامات خارج بنود الميزانية حسب اتفاقية بازل 1 | 02         |
| 67   | الدعائم الأساسية للمقررات اتفاقية بازل II                       | 03         |
| 71   | درجات التصنيف المختلفة التي تمنحها وكالات التصنيف العالمية      | 04         |
| 80   | معاملات الترجيح $\beta$                                         | 05         |
| 94   | برنامج إدخال التعديلات على رأس المال البنكي وفقا لبازل 3        | 06         |
| 95   | التعديلات على رأس المال الأساسي للبنوك                          | 07         |
| 96   | برنامج إدخال رأس المال التحوطي                                  | 08         |
| 121  | تطور إجمالي القروض من 2014 إلى 2016                             | 09         |
| 123  | تطور إجمالي الودائع من 2014 إلى 2016                            | 10         |
| 126  | نسبة الملاءة                                                    | 11         |
| 127  | نسبة القروض إلى الودائع                                         | 12         |

| رقم الشكل | عنوان الشكل                                                             | صفحة الشكل |
|-----------|-------------------------------------------------------------------------|------------|
| 01        | أنواع المخاطر الائتمانية                                                | 28         |
| 02        | أنواع المخاطر البنكية                                                   | 45         |
| 03        | دعائم ثلاثة لاتفاقية بازل 2                                             | 65         |
| 04        | طرق تحديد المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر البنكية وفقا<br>لبازل 02 | 69         |
| 05        | العناصر الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة                                  | 88         |
| 06        | الهيكل التنظيمي للقروض الشعبي الجزائري ( المديرية العامة )              | 108        |
| 07        | الهيكل التنظيمي القرض الشعبي الجزائري (لوكالة سعيدة )                   | 114        |
| 08        | تطور إجمالي القروض من ( 2014 إلى 2016 )                                 | 122        |
| 09        | تطور الودائع خلال ( 2014 - 2016 )                                       | 125        |
| 10        | نسبة ملاءة رأس المال                                                    | 126        |
| 11        | نسبة القروض إلى الودائع                                                 | 128        |

| رقم الشكل | عنوان الشكل                                                             | صفحة الشكل |
|-----------|-------------------------------------------------------------------------|------------|
| 01        | أنواع المخاطر الائتمانية                                                | 29         |
| 02        | أنواع المخاطر البنكية                                                   | 46         |
| 03        | دعائم ثلاثة لاتفاقية بازل 2                                             | 65         |
| 04        | طرق تحديد المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر البنكية وفقا<br>لبازل 02 | 69         |
| 05        | العناصر الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة                                  | 87         |
| 06        | الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري ( المديرية العامة )               | 106        |
| 07        | الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري ( سعيدة )                  | 112        |
| 08        | تطور إجمالي القروض من 2014 إلى 2016                                     | 121        |
| 09        | تطور الودائع خلال ( 2014 - 2016 )                                       | 123        |
| 10        | نسبة ملاءة رأس المال                                                    | 125        |
| 11        | نسبة القروض إلى الودائع                                                 | 127        |

مقدمة

عالمه

تعد عمليات منح الائتمان المصرفي الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها البنوك لتحقيق أهدافها، فالائتمان يمثل معظم أصول هذه البنوك ويساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها. وعملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلي البنك وحمايتها من المخاطر. والائتمان المصرفي بطبيعته يواجه العديد من المخاطر التي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقة. فموضوع المخاطر الائتمانية هو من أهم المواضيع التي يهتم بها مسؤولي البنك منذ نشأته لما تسبب من عواقب مالية للبنك، نتج عنه الأزمات المالية و المصرفية، أثارت إهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، حيث تشكل مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر و إلغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية و التي من أبرز أسبابها الضعف الواضح في إدارة و ضبط المخاطر الائتمانية إلى جانب مخاطر أخرى.

ونظرا لأهمية إدارة المخاطر المصرفية في مجال الصيرفة ودورها البالغ الأهمية في التقليل من المخاطر التي يواجهها النظام المصرفي، وضعت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي في اتفاقيتها الثانية سنة 2004 ثلاث ركائز أساسية كمعايير دولية للعمل المصرفي وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، المراجعة الرقابية لكفاية رأس المال، ضبط وتنظيم السوق، بهدف زيادة المتانة وسلامة النظام المالي. ومع حدوث أزمة الرهن العقاري عام 2008 أوضحت جوانب القصور في هذه الاتفاقية مما أدى بأعضاء لجنة بازل لإصدار اتفاقية بازل 3، والتي رفعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال بغية زيادة احتياطات البنوك، ورفع رأس مالها لتقليص معدلات الوقوع في أزمات مالية مستقبلية.

أما في الجزائر فلقد قام المشرع الجزائري بإنشاء لجنة للرقابة المصرفية بموجب قانون النقد والقرض 10/90 لمراقبة البنوك و فرض العقوبات في حالة الأخطاء المتعمدة ولقد وضع أيضا المشرع بموجب هذا القانون ما يعرف بقواعد الحيطة والحذر، التي من شأنها أن تنظم العمل المصرفي في البنوك الجزائرية، وكذا أصدر مجموعة من الأنظمة تساعد البنوك الجزائرية في تطبيق مقررات بازل 2، ومع بداية محاولة البنوك الجزائرية الالتزام بهذه القوانين ظهرت اتفاقية بازل 3 فعدلت بعض القوانين و أصدرت أخرى لمسايرة البنوك الجزائرية لاتفاقية بازل 3.

### الإشكالية:

تتمحور مشكلة الدراسة حول إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية و هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل الآتي:

- ما مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق إدارة المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل 3 ؟

### فرضيات البحث :

- إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شأنها أن تقلل و تتحكم في المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك.
- يؤثر تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفق الإطار الجديد لكفاية رأس المال وأساليب وسياسات إدارة المخاطر الائتمانية على مدى احتمال تحمل البنك مخاطر الائتمان و مستوى الأرباح التي يتوقع البنك تحقيقها حال التعرض لمخاطر الائتمانية.
- إن البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة التي تفرض على القرض الشعبي الجزائري معدل الملاءة للقواعد الاحترازية .

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الدور المهم الذي حضت به إدارة المخاطر الائتمانية خاصة مع تطور الصناعة المصرفية وتعدد المخاطر و تنوعها، فكان الاهتمام بعملية إدارة المخاطر الائتمانية وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات المالية، فجاءت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي لتضع معياراً موحداً لكفاية رأس المال من شأنه أن يزيد من فعالية و نجاعة إدارة المخاطر المصرفية، وكذا حاجة البنوك الجزائرية إلى إدارة مخاطر فعالة تمكنها من تجنب والتحكم في المخاطر التي تتعرض لها أو حتى التنبؤ بحدوثها.

## أهداف الدراسة:

- تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية وفق إدارة حديثة و متطورة للمخاطر المصرفية.
- تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف الجزائرية و التي تهدف إلى الحفاظ على متانة رأس المال.
- تحديد المقومات اللازمة في المصارف لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل.
- التعرف على نظم الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف وتقييم قدرتها على الرصيد وقياس المخاطر الكامنة المتوقعة والمخاطر الحقيقية.
- معرفة تطور نتائج البنوك الجزائرية لاعتمادها على معايير لجنة بازل من اجل تقادي المخاطر الائتمانية للفترة ما بين ( 2014-2016 ) ، واستقراء الواقع الجزائري من خلال المقاربة النظرية لإدارة المخاطر الائتمانية، وتطبيقها لمعايير لجنة بازل لبعض البنوك حتى لا تبقى الدراسة بعيدة عن الواقع.

## أسباب اختبار الموضوع:

إن مبررات اختيار الموضوع تعود أساسا إلى أهمية الموضوع التي تتبع من عدة اعتبارات علمية وذاتية حيث تركزت الاعتبارات العلمية لهذه الدراسة:

- تعتبر الدراسات حول المخاطر الائتمانية والمعايير للجنة بازل الجديدة مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية والتجارية.
- محاولة إتمام حلقة جديدة لسلسلة البحوث حول المخاطر الائتمانية وتطبيقها لمعايير لجنة بازل.
- الرغبة في المساهمة في إثراء النقاشات الوطنية لتقديم حلول للمشاكل التي تعاني منها معظم البنوك الجزائرية .

## حدود البحث :

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث، قمنا بوضع محددات البحث كما يلي:

- **البعد الموضوعي:** إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالبنوك والقروض والضمانات.
- **البعد المكاني:** دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري (وكالة سعيدة).
- **البعد الزمني:** خلال مدة التريص والتي تمت في مدة شهرين.

## المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم استخدام المناهج التي عادة ما تستخدم في البحوث الاقتصادية، كالمنهج التحليلي في جل الموضوع، بالإضافة إلى المنهج الوصفي من خلال تعرضنا لمختلف التعاريف والمفاهيم العامة.

## مصادر الموضوع:

لقد استخدمنا مصادر مختلفة منها الكتب والمواقع الالكترونية بالإضافة الى المقالات المجلات الدورية العلمية المتخصصة في المجال العمل المصرفي والمالي والاقتصادي بصفة عامة والتقارير والنشرات.

### صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على المعلومات من البنك .

### الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية موضوع البحث، فإنه قد وردت العديد من البحوث و الدراسات التي تناولت تطبيق توصيات لجنة بازل في النظام البنكي الجزائري ، وكذا موضوع كفاية رأس المال في البنوك التجارية ، من بين هذه الدراسات نجد ما يلي:

### - دراسة ناصر سليمان(2006):

"النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل 1"، وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، وقد تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى مضمون اتفاقيات لجنة بازل، وطبيعة المعايير التي تضمنتها وكذا تأثيراتها على النظام البنكي الجزائري.

وقد توصل الباحث إلى أن الجزائر لم تسير هذه التطورات العالمية بالشكل المناسب كما فعلت الكثير من بلدان العالم، ولم تسع إلى تطبيق معايير لجنة بازل على نظامها البنكي إما بعدم احترام الآجال المحددة عالمياً أو بعدم وجود نصوص قانونية خاصة منها تلك الموضحة لكيفيات التطبيق، وهذا بالرغم من أهمية هذه المعايير على المستوى الدولي، وسعي الجزائر إلى فتح اقتصادها على العالم الخارجي، وهو الأمر الذي سوف تكون له آثاره السلبية على البنوك الجزائرية إذا لم يستدرك من قبل المسؤولين على النظام البنكي الجزائري قبل فوات الأوان.

- دراسة لعراف فائزة" (2010) :

" مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل "، وقد قامت الباحثة بدراسة أثر تطبيق المعايير الرقابية ومعايير كفاية رأس المال للجنة بازل على النظام البنكي الجزائري ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن النظام البنكي الجزائري قد قام بتطبيق اتفاقية بازل الأولى متأخرا.

- إن البنوك الجزائرية تعاني نقصا في الكفاءات البشرية المؤهلة وصاحبة الخبرة الكافية لأجل التوافق مع توصيات اتفاقية بازل الثانية بصفة كاملة.

- دراسة أحمد قارون :

" مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، " قدمها صاحبها لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 ، 2012 / 2013 ، و التي كانت تهدف إلى تقييم معيار كفاية رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية مقارنة بما نصت عليه توصيات لجنة بازل في اتفاقياتها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أنّ البنوك الجزائرية تلتزم باحترام الحد الأدنى من رأس المال وفقا لما نصت عليه لجنة بازل والمقدر ب 8% ، كما أنّ تركيبة رأس المال النظامي تتوافق مع ما نصت عليه هذه اللجنة سواء في اتفاقيتها الأولى و الثانية، في حين أنّ طريقة حساب قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر هي الطريقة البسيطة وهي تتوافق مع توصيات اتفاقية بازل الأولى.

- دراسة حياة نجار:

و هي عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 13 سنة 2013 بعنوان : "اتفاقية بازل 3 وآثارها على النظام المصرفي الجزائري"، ولقد تطرقت

الباحثة في هذه الدراسة إلى اتفاقية بازل 3 وما جاء فيها على ضوء الأزمة المالية العالمية، واعتبرت اتفاقية بازل 3 بمثابة فرصة لنظام المصرفي الجزائري لتطوير ذاته بعيدا عن التأثيرات السلبية لهذه الاتفاقية.

# الفصل الأول

مفاهيم أولية حول الائتمان البنكي

## تمهيد:

يعتبر الائتمان البنكي فعالية بنكية غاية في الأهمية سواء على مستوى البنوك التجارية والمؤسسات الوسيطة الأخرى أو على مستوى الاقتصاد ككل فعلى مستوى البنوك يعد الائتمان الاستثمار الأكبر من خلاله تستطيع البنوك تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح و بدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد ومع تنامي العولمة و انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض و زيادة المنافسة وتطور وسائل الاتصالات و الالكترونية أدى إلى زيادة الخدمات البنكية المقدمة من طرف البنوك وتنوعها وزيادة تعقيد العمليات البنكية و لمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري الاهتمام بالمخاطر بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة.

## المبحث الأول: مفاهيم أولية حول الائتمان البنكي

يعتبر الائتمان البنكي من أهم استثمارات البنك ،إذ يمثل الجانب الأكبر والأساسي من الأصول، وكذا العائد الأساسي للبنك من خلال منحه للأفراد والمؤسسات الاقتصادية وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، ففي المطلب الأول تناولنا تعريفه و أنواعه، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه قرار الائتماني ودوره والثالث كان حول أدوات و أسواق الائتمان البنكي، أما المطلب الأخير فكان حول أهمية الائتمان البنكي.

### المطلب الأول: تعريف وأنواع الائتمان البنكي

سوف نتناول في هذا المطلب تعريف الائتمان و أنواعه.

#### الفرع الأول: تعريف الائتمان

لقد تعددت و اختلفت التعاريف بشأن الائتمان نذكر منها مايلي: إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض.

واصطلاحاً : هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة ، ويراد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية- تطبيقية ) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005-2006 المالية ، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد الثالث وثمانون/2010، ص 5.

ويعرّف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد<sup>1</sup> " أنه " القوة الشرائية المقرضة أو التي تصير متاحة للمقرضين، حيث يصبح ممكن لهؤلاء الأفراد الغير قادرين حالياً، الانتظار من أجل الحصول على السلع التي يرغبونها وتكلفة ذلك هي سعر الفائدة " أو القدرة الشرائية غير المستهلكة من الدخل، لكنها خلقت بواسطة البنوك من دخل المودعين غير المشغل والمودع في هذه البنوك.<sup>2</sup>

و يعرف أيضاً بأنه ثاني أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة لمنظمات لأعمال ويقصد بالائتمان المصرفي كل أنواع القروض التي تحصل عليها المنشأة من المؤسسات المالية و المصارف الخاصة وهو يرتبط بسمعة المنشأة في السوق ومركزها المالي.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: أنواع الائتمان:

تأخذ التسهيلات الائتمانية و القروض المصرفية أشكالاً متعددة بحيث يمكن ذكرها في مجموعات مختلفة كمايلي:

#### 1- من حيث المدة: يمكننا التمييز بين ثلاث أشكال من الائتمان:

أ- **الائتمان قصير الأجل:** وتتراوح مدته بين ثلاثين يوم و لا تزيد عن عام واحد، وهو عادة ما يستخدم لسد النقص في رأس المال العامل و لمواجهة النفقات الجارية

<sup>1</sup> عبد العزيز الدغيم، ماهر أمين ' التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث المجلد (28) العدد (3) 2006 ص194

<sup>2</sup> زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة قسنطينة 50 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية قسنطينة 2013/2014 ص3

<sup>3</sup> - تانيا قادر عبد الرحمان، دور التحليل المالي في تشخيص نقاط القوة والضعف في اتخاذ القرار الائتماني ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية مجلد 8 العدد 2012/26 ص 71 .

للمشاريع، ونظرا لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة عليه تتسم بالانخفاض في العادة.

- ب- **الائتمان متوسط الأجل:** وهنا تتراوح المدة بين سنة وخمس سنوات على الأكثر، ويستخدم لأغراض التجديد و التوسع الصناعي أو لتمويل الصادرات و غيرها.
- ج- **الائتمان طويل الأجل:** وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، ويستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات ويسبب طول أجله وزيادة المخاطر المحيطة بهذا الائتمان فإن كلفته ممثلة بسعر الفائدة تكون مرتفعة.

2- **من حيث الغرض:** تمنح القروض المصرفية أو التسهيلات الائتمانية عادة بأحد الأشكال التالية:

أ - **الائتمان الاستثماري (مخصص للإنتاج):** وهو الأموال التي تمنح لتأسيس أو توسيع المؤسسات الإنتاجية أو تجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها للممارسة نشاطها.

ب - **الائتمان التجاري:** وهو الذي يهدف إلى تنشيط تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية.

ج - **الائتمان الاستهلاكي:** أي القروض والسلع لأغراض استهلاكية، وهي التي يستفيد منها الأفراد العاديون لسد حاجاتهم الاستهلاكية، مثل شراء الأثاث أو السيارة أو السلع المعمرة. فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة و الشركات الأخرى.

3 - **من حيث الضمانات المرتبطة بها:** تكون ضمانات شخصية أو عينية

أ- **الائتمان الشخصي:** هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض دون أن يقدم أي أموال

عينية ضمانا لتسديد الائتمان، بل يكفي مانح الائتمان بوعده يقطع المدين على نفسه بتسديد الدين أي يأخذ بالحسبان الشخص الضامن والثقة به.

**ب - الائتمان العيني:** فهو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض بعد تقديمه أموال عينية أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان.

**4 - من حيث الشخص المقترض:** يقسم الائتمان المقترض وفقا للشخص المقترض إلى أ- ائتمان مصرفي خاص: هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتباريين كالشركات. و تعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية و المستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد و المؤسسات الخاصة.

**ب- ائتمان مصرفي عام:** هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة و الهيئات والمؤسسات العامة و المصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة و مركز الدولة المالي و على الظروف الاقتصادية، السياسية والمالية.<sup>1</sup>

كذلك يمكن تقسيم الائتمان وفقا لشيوع عرضه في المراجع العلمية و طريقة استخدامه من قبل المصارف إلى:

**1-الائتمان النقدي المباشر:** يعتبر الائتمان النقدي أكثر شيوعا في نشاط البنوك التجارية بل هو التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان في البنوك التجارية والأكثر ربحية و مضمون هذا النوع من الائتمان هو قيام إدارة الائتمان في البنك التجاري بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة

<sup>1</sup> - إيمان أنجرو، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد العمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين بسوريا 2007 ص 23، 24 .

بعقد الائتمان و نوع الضمان المطلوب، وأكثر أنواع الائتمان التي تتفرد به البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات هي:

### 1-1- حساب الجاري المدين (الاعتماد البسيط): هو اتفاق بين البنك و طالب

الائتمان بموجبه يضع البنك التجاري ائتمان نقدي بشكل تسهيلات تحت تصرف الزبون يسمح له بالسحب منه بحيث يكون رصيد الحساب مدينا إلى حد معين أو بمعنى آخر إلى سقف أعلى متفق عليه مع الزبون وذلك خلال فترة الائتمان و التي تكون في العادة سنة واحدة قابلة للتجديد.

### 1-2- القروض: تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للزبائن والتي

يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و الشركات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها.

### 1-3- الكمبيالات المخصوصة: هي الكمبيالات التي يقوم التجار وغيرهم بخصمها

لدى البنوك التي يتعاملون معها نظرا لحاجاتهم إلى الأموال، وتعني عملية الخصم أن يقوم بتظهير الكمبيالة التي لم تستحق بعد تظهيرها ناقلا للملكية مقابل أن يدفع البنك قيمتها بعد خصم نسبة معينة من قيمة الورقة تسمى خصم.<sup>1</sup>

### 2- الائتمان البنكي غير المباشر: يختلف هذا النوع عن الائتمان المباشر في أن

إدارة البنك لا تعطي حقا لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر كما أنها لا تمثل دين مباشر على الزبون اتجاه البنك إلا في حالة التي لا يحترم طالب الائتمان لتعهداته و إيفاءه لالتزاماته المباشرة تصبح هذه التسهيلات التزاما مباشرا على البنك التجاري وله أشكال مختلفة نذكر منها:

### 2-1- الكفالات المصرفية (خطابات الضمان): وهي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه

البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد زبائنه بناءا على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة

- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2000 ص 104<sup>1</sup>

معينة اتجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عاتق الزبون المكفول و ضمانا لوفاءه بالتزامه تجاه ذلك الطرف.

2-2- **الاعتمادات المستندية:** هو عقد يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ محدد للمستفيد إذا ما قدم هذا الأخير في أجل محدد ووثائق محددة.

ويعرف أيضا "هو تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

2-3- **بطاقات الائتمان:** تعد بطاقات الائتمان شكلا متطورا من أشكال الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها والذي انتشر كثيرا في السنوات الأخيرة، باعتباره خدمة تنفرد بها البنوك التجارية لعملائها وسقى بها لزيادة التعامل مع الزبون. تسمى أيضا بطاقة الائتمان ببطاقة الملاءة وهي تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء ولا يدفع العميل فوائد للبنك على هذه الخدمة، أم إنه يستعمل فوائد قدرها 1.5% على الرصيد المتبقي بدون سداد والبنك يتقاضى ما مقداره 5.3% من قيمة الفاتورة.

3- **الائتمان الدولي:** تعمل البنوك على توسيع تعاملاتها الدولية لتسهيل التجارة الخارجية من خلال تمويل المعاملات الدولية سواء ذات الأجل الطويل أو القصير فالبنوك التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي قصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن وأوراق الخصم الدولية ... الخ<sup>1</sup>.

<sup>2</sup> - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص 106، 114 و 115.

**الائتمان المشترك:** ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم الأمر الذي تطلب تدبير الائتمان المشترك الذي يساهم أكثر من مصرف. إذ دعت حاجة المشروعات الكبرى إلى تمويل ضخم قد لا يستطيع مصرف واحد تقديمه تجنباً للمخاطرة الكبيرة. و ذلك فإن المصارف الكبرى أدخلت نظام الائتمان المشترك الطويل الأجل، إذ تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع مصارف أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك في هذا الائتمان بين المصارف.<sup>1</sup>

**الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التأجيري:** يعتبر التمويل التأجيري شكلاً جديداً للائتمان المصرفي وهو أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات المصارف بل هو ذروة التطور القانوني للصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في الحصول على المعدات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة، بل يقتصر على أداء قيمة الإيجار المستحق على الموجود الثابت عن كل فترة زمنية مع الحفاظ في ذات الوقت بكامل الضمانات اللازمة للمؤجر في الأصول أو المعدات إيجاراً تمويلياً عن طريق الاعتراف للمؤجر بحق الملكية لتلك الأصول أو المعدات مع الاتفاق على إمكانية استرداد الأصول المؤجرة إذا امتنع المستأجر عن أداء قيمة الإيجار المتفق عليه. ولذلك فإن التمويل التأجيري يمثل ائتماناً مصرفياً مباشراً، فهو علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الأصل محل العقد بمنح المستأجر حق استخدام هذا الأصل فترة زمنية معينة مقابل دفع مبالغ معينة على نحو دوري،<sup>2</sup> فالعلاقة بين مؤجر (المصرف) و المستأجر (شركة الأعمال) تعد بمثابة إقراض لأموال فالعميل لا يطلب منه دفع قيمة الأصل المستأجر و إنما يقوم

1

- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص 114، 115 .

<sup>2</sup>- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2000، ص 424.

بتسديد مبالغ متفق عليها تمثل قيمة الإيجار ما هو محدد في العقد مع حق العميل بامتلاك الأصل بعد تسديد كامل المبلغ.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: القرار الائتماني ودوره

يأخذ القرار الائتماني رفض أو قبول الشروط لطلبات القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من عملاء المصرف، وذلك في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب.

وتبدأ دورة القرار الائتماني بتقييم الباحث للائتمان للعميل عند تقدمه بطلب تسهيلات ائتمانية تقييماً مبدئياً، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للمصرف من عدمه. وذلك بعد حصوله على المعلومات المبدئية من العميل أثناء المقابلة الشخصية.

والتي تتناول قيمة التسهيلات المطلوبة، القرض منها، فترة السداد، الضمانات التي يمكن تقديمها ويراعى أن يتجه الباحث الائتماني بالدقة والحياسة واللفظ في إجراء المقابلة وإنهاءها بنجاح مكتسباً ثقة العميل واحترامه ورضاه حتى ولو كان القرار المبدئي بعدم مناسبة الطلب وعدم تمثيله مع السياسة الائتمانية الموضوعية.

ويتم إعداد الدراسة الائتمانية فور موافقة الباحث الائتماني المبدئية للوصول على قرار ائتماني سليم يستند إلى سلامة تقدير المخاطر الائتمانية التي تتضمنها التسهيلات المطلوبة والتي تختلف من عميل إلى آخر حيث يستعان بمجموعة من المؤشرات والمعايير منها : العامة وغير كمية، والكمية مما يساعد في تقييم جدوى الائتمان وضرورة العميل على السداد وبالتالي اتخاذ قرار قبول أو رفض طلب الائتمان....، وتشمل المؤشرات التحليل العامة وغير كمية : سمعة العميل، الرغبة والقدرة، قوة وكفاءة

<sup>1</sup>- إيمان أنجرو، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري)، مذكرة ماجستير جامعة تشرين بسوريا 2006/2007 ص 27.

الضمانات، القدرة التنافسية للمشروع، الظروف العامة للنشاط، الشكل القانوني للمشروع، كفاءة إدارة المشروع. بينما تشمل المؤثرات الكمية: تحليل القوائم المالية للعميل للسنوات الثلاثة الأخيرة على الأقل، إعداد قائمة التدفق النقدي للمشروع للسنوات المستقبلية.

ويستكمل المصرف بضرورة الاطلاع على البيانات المجمعة التي يعيدها مركز المخاطر المصرفية بالمصرف المركزي، والذي يختص بتجميع المعلومات عن عملاء المصارف الذين تصل قروضهم حدا معيناً، وتستفيد المصارف من هذه المعلومات في عملية تحديد جودة عملاء الائتمان.

يلي ذلك الإصدار قرار الموافقة أو الرفض الطلب الائتمان من الجهة ذات الاختصاص والصلاحيات بأخذ قرار الائتمان" لجنة التسهيلات "ويقوم مجلس إدارة المصرف بتحديد اختصاص هذه اللجنة في إطار قرار السياسة العامة للإقراض بالمصرف، وهذا يبين أن قيمة طلب التسهيل الائتماني يزيد عن سقف ائتمان معين وفق صلاحية لجنة التسهيلات، أو للطلب طبيعة وظروف خاصة، يعرض على مجلس إدارة المصرف لاتخاذ قرار بشأنه.

ويتبع منح التسهيلات الائتمانية متابعة تنفيذ استخدامها والتحقق من سلامة مسارها بالإضافة إلى المتابعة الدورية للتسهيلات الائتمانية وذلك للتأكد من أن العملاء في موقف يسمح لهم بالوفاء بالتسهيلات الممنوحة وفقاً لشروطها، ومتابعة تحديث ملفات العملاء الذي تمثل أساساً هاماً للمراقبة الداخلية والخارجية .

ويجب ملاحظة أن تمام سداد التسهيلات الممنوحة في التاريخ المحدد أمر في غاية الأهمية إلا أن لا يعني انقطاع تعامل العميل مع المصرف، بل إن الأصل أن يقوم بتجديد هذه التسهيلات لتوسيع نشاطه وتعاملاته مع المصرف، وذلك إذا توافرت العناصر الائتمانية اللازمة عن تجديد التسهيلات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً لمتطلبات بازل، مذكرة شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية مسيلة

2013/2012 ص 18-19

## المطلب الثالث: أدوات و أسواق الائتمان البنكي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أدوات الائتمان البنكي و أسواقه.

## الفرع الأول : أدوات الائتمان البنكي

لقد إستطاع أطراف عملية المبادلة على الدوام أن يستحدثوا أدوات وأساليب مختلفة لتحقيق هدف سرعة تداول الحقوق وتوفير أكبر قدر من الثقة في المعاملات، ومن أهم هذه الأدوات نجد الأوراق التجارية والأوراق المالية. فالأولى تعتبر أدوات ائتمانية قصيرة الأجل، بينما تعتبر الثانية أدوات ائتمانية طويلة الأجل، ومن الجدير بالذكر أن النقود الورقية ذاتها تُعد من بين أدوات الائتمان.

فيما يلي نتناول أهم هذه الأدوات: <sup>1</sup>

## أولاً: الأوراق التجارية:

ومن أهمها الكمبيالة والسند الاذني والشيك و أدونات الخزينة، وأهم ما يميز هذه الأوراق سرعة تداولها وعدم تقيدتها بالقيود المتعارف عليها في قواعد القانون المدني، كما أن العرف يدخل في توفير قدر كبير من الضمان لها وإضفاء درجة من الثقة عليها.

- **الكمبيالة** : هي صك أو ورقة تتضمن أمراً صادراً من الدائن (صاحب الكمبيالة) إلى المدين (المسحوب عليه) بأن يدفع لشخص ثالث (المستفيد) في تاريخ معين، أو قابل للتعيين أو بمجرد الإطلاع، مبلغاً معيناً.

- **السند الاذني** : هو صك يتعهد فيه المدين (محرر السند) بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو بمجرد الإطلاع لإذن المستفيد. وقد يكون التعهد بالدفع لحامل السند، ويعرف السند في هذه الحالة بأنه سند لحامله. ويختلف السند الاذني عن الكمبيالة في كونه لا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا كان نتيجة لعملية تجارية وفي أن استعماله يقتصر على العمليات الداخلية فضلاً عن عدم جواز خصمه لدى لبنك المركزي.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004 ، ص 147

- **الشيك** : هو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع لإذن شخص ثالث أو لحامله مبلغا معينا بمجرد الإطلاع.

وهناك أداة ائتمانية قصيرة الأجل ليست من الأوراق التجارية وإن كانت تتشابه معها في نواح كثيرة وهي أدونات الخزينة. و إذن الخزينة هو سند بدين على الحكومة قصير الأجل (ثلاثة شهور في العادة)، وعادة ما يكون هذا السند لحامله، ويتضمن فائدة على الدين الذي يمثله لصالح المستفيد، ويمكن خصمه لدى البنوك التجارية.

### ثانيا : الأوراق المالية<sup>1</sup>

و هي أدوات الائتمان طويل الأجل و أهمها الأسهم والسندات.

- **الأسهم** : هي من قبيل حقوق الملكي، فحملة الأسهم هم شركاء في رأس المال وبالتالي لا يحصلون على فائدة وإنما يحققون أرباحا أو يتحملون خسارة تبعا للأداء المالي للمشروع الذي أصدر هذه الأسهم.

- **السندات** : هي بمثابة أدوات ائتمان قد تصدرها الحكومات أو المشروعات. و المكتتبون في هذه السندات لا يكونون شركاء في رأس المال وإنما مجرد دائنين ومن ثم يتعين أن يتقاضوا فائدة بسعر ثابت يتحدد مقدما ويستمر حقهم في تقاضيه حتى تاريخ استهلاك الدين من الجهة التي أصدرته.

- **النقود الورقية** : وهي تعتبر من أدوات الائتمان، وليس أدل على ذلك من كونها تسمى أحيانا بالنقود الورقية الائتمانية، دلالة على أن قبول الأفراد لها وتداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة. و لذلك فإن الذي له حق إصدار هذا النوع من الائتمان هو الدولة فقط وإن كان ينوب عنها في الإصدار البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة. و تتمتع النقود بميزة كبرى هي قبولها العام كوسيط في المبادلات و سيولتها الكاملة، وذلك بخلاف كافة أدوات الائتمان الأخرى التي تتمتع بقدر فقط من السيولة كبيرا كان أم صغيرا.

<sup>1</sup>- عادل أحمد حشيش، المرجع السابق ، ص 148

## الفرع الثاني: أسواق الائتمان.

تنقسم الأسواق الائتمانية إلى قسمين رئيسيين أولهما سوق النقد وثانيهما سوق رأس المال. وهناك صعوبة كبيرة للتفريق بين السوقين نتيجة التشابك بين وظائفهما وكذلك تشابه الأجهزة التي تتعامل معهما.

فسوق النقد يتعامل عموماً بأدوات الائتمان قصيرة الأجل، ويتولى البنك المركزي والبنوك التجارية القيام بهذه العمليات من خلال أصولها النقدية السائلة (نقود قانونية، نقود الودائع). أما سوق رأس المال فتتعامل بالأدوات ذات الأجل المتوسط والطويل، وتتولى مؤسسات ادخارية واستثمارية خاصة - مصرفية وغير مصرفية - العمليات داخل هذه السوق.

## أولاً: السوق النقدية

وهي السوق التي يتركز فيها عرض وطلب الأموال لأجل قصير. فموضوع المبادلة في هذه السوق يتعلق بنوع خاص من الأصول الرئيسية هي سيولتها النسبية.<sup>1</sup> و السيولة تعني القدرة على التحول إلى نقود قانونية في خلال مدة قصيرة وبأقل قدر ممكن من الخسارة أو الخطر. ويتعامل في هذه السوق أساساً المؤسسات النقدية و المالية ( البنك المركزي، البنوك التجارية، شركات التأمين...) باعتبارهم وسطاء بين من يرغب في توظيف مدخراته وبين الراغبين في الحصول على الأموال اللازمة لتأمين نشاطهم الاقتصادي.

و إذا كان لكل سوق ثمن تتقابل عنده الإيرادات، فسعر الفائدة هو ثمن التوازن في السوق النقدية وسعر الفائدة باعتباره الثمن الذي يسود في سوق المنافسة النقدية، يفترض فيه أن يكون موحداً وموضوعياً بالنسبة لجميع المعاملات، وفي ذات اللحظة أو المكان، وهو ما ليس متحققاً - واقعياً - بسبب طبيعة العلاقات الشخصية بين المقرض والمقترض واختلاف الموضوع والمدة بالنسبة لكل قرض.

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله ، أسامة الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية 2003 ، ص 89

و يمكن أن نميز بين سوقين للنقد: <sup>1</sup>

1- **السوق الأولية:** وهي التي يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها لأجل قصيرة بأسعار فائدة تتحدد حسب مصدر هذه الأموال ومثانة المركز المالي للمقترض وسمعته المالية.

2- **السوق الثانوية:** وهي التي يجري فيها تبادل الإصدارات النقدية قصيرة الأجل بأسعار تتحدد حسب قانون العرض والطلب.

فالسوق الأولية محلها إصدارات جديدة تمثل البيع الأول لأدوات الدين، بينما السوق الثانوية محلها إصدارات مستعملة يتم تداولها بين مشتريها الأول ومشتريين آخرين. والسوق الثانوية تفوق في أهميتها السوق الأولية، وتتكون أساسا من سوقين فرعيتين: **سوق الخصم:** في هذه السوق يتم خصم أدوات الائتمان قصير الأجل والتي من أهمها: - الأوراق التجارية العادية (الكمبيالات والسندات الأذنية):

وهي إصدارات تصدرها عادة الشركات ذات السمعة الحسنة وشركات التأمين وبعض الشركات غير المصرفية . وهذه السوق عادة ضعيفة نسبيا وتتعرض أسعارها في العادة لتقلبات كبيرة.

#### -القبولات المصرفية:

وهي سندات مسحوبة على بنك من قبل عميل يطلب فيه من البنك أن يدفع لأمره أو لأمر شخص ثالث مبلغا محددًا من المال في المستقبل في موعد محدد سلفا وعادة ما تكون العمولة التي يحصل عليها البنك الذي يقبل هذه السندات في صورة مبلغ محدد مخصوم سلفا لا يتغير بشكل عام وتعرف بأنها عمولة "مقطوعة".

وبالنسبة للأوراق التجارية و القبولات المصرفية يكون قوام سوق الخصم من المشروعات التي تقدم أوراقا للخصم والبنوك التجارية وبيوت الخصم والقبول المتخصصة. - **أذونات الخزنة:**

- زينب عوض الله وأسامة الفولي، مرجع سابق ص 1.90

وهي عبارة عن سندات دين تصدرها الحكومة لآجال تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر تقوم بطرحها في السوق عادة عن طريق البنك المركزي، ويتقدم لخصم هذه الأدونات جميع العاملين في سوق النقد. و يتم تداول هذه السندات عن طريق بيعها في المزاد العلني باستخدام مبدأ الخصم، أي تباع بسعر أقل من السعر الرسمي الذي تصدر به. وهذه السندات صالحة أيضا لإعادة الخصم لدى البنك المركزي في كل وقت.

#### - سوق القروض قصيرة الأجل:

وتشمل هذه القروض جميع أنواع العقود التي تعقد لآجال قصيرة تتراوح بين أسبوع واحد وسنة كاملة. هناك علاقة عكسية بين درجة تقدم هذه السوق وبين الحد الأدنى لأجل القرض، بحيث يصل الحد الأدنى للإقراض قصير الأجل في بعض أسواق النقد المتقدمة في أوربا (ألمانيا وانجلترا) ليلة واحدة.

وتعتبر السوق النقدية من وجهة نظر البنوك المركزية وسيلة مهمة في التأثير على حجم احتياطات البنوك التجارية، وبالتالي في التأثير على مستويات الفائدة سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وكلها من الأمور الحساسة عند رسم السياسة النقدية.

#### ثانيا: سوق رأس المال

تختص هذه السوق بالمعاملات ذات الأجل المتوسط والطويل، ومن أهم الوسطاء العاملين بهذه السوق نذكر بنوك الاستثمار، وبنوك الأعمال، والبنوك العقارية، وشركات التأمين والبورصات.

وهذه السوق تنقسم بدورها إلى سوقين فرعيتين تتعامل إحداهما عن طريق الأوراق المالية بينما تتعامل الأخرى عن غير طريق الأوراق المالية. و كما هو الحال في سوق النقد فإن لسوق رأس المال أيضا سوقا أولية تجري فيها الإصدارات الجديدة، وسوقا ثانوية يجري فيها تداول الإصدارات القائمة.

## 1- السوق الأولية:

هي سوق الإصدار أو الاكتتاب والتعامل هنا إما أن يأخذ شكل قروض أو شكل مساهمة في رؤوس أموال المشروعات خصوصا لشركات المساهمة، ويتم الاقتراض أو المساهمة وفقا لاتفاقات تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة يقوم الوسطاء الماليون بدور كبير في إنجازها<sup>1</sup>.

وهناك ثلاثة أنواع من العروض يقدمها الوسطاء الماليون لطالبي الأموال في هذا الصدد، وهي:

### - عروض الاكتتاب الكامل:

وفيها يلتزم الوسيط المالي بضمان توفير المبلغ المطلوب في العملية بالكامل أيا كانت استجابة السوق، فمثلا إذا كانت هناك وحدة ذات عجز وأرادت الحصول على قروض (اتفاق مباشر) أو إصدار سندات (اتفاق غير مباشر) فإنها تلجأ إلى وسيط مالي وليكن مصرفا كبيرا ليتولى إدارة هذه العملية. ويقوم هذا الوسيط نفسه أو بالاتفاق مع عدد من المصارف أو الوسطاء الآخرين بالاكتتاب في هذا القرض أو هذه السندات بالكامل. و يعرف المصرف الأول باسم "المصرف الرائد" بينما تعرف المصارف الأخرى المشتركة معه في العملية باسم "المصارف المشاركة"، ومجموع الوسطاء الماليين هذا يسمى "مجموعة الإدارة".

### - عروض بذل أقصى الجهد:

وفيها يلتزم الوسيط ببذل أقصى جهد لتحقيق الاكتتاب الكامل للعملية. و لكنه في النهاية لا يقدم للمدين إلا ما توصل إليه من اكتتابات فعلية أيا كانت نسبتها إلى إجمالي العملية.

- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ص 162.

## العروض المزدوجة:

وتلتزم فيها مجموعة الإدارة التزاما نهائيا بتقديم مبلغ معين (أو نسبة معينة) من إجمالي قيمة العملية والباقي تبذل فيه أقصى الجهد.

## 2- السوق الثانوية:

وهو سوق التداول وتمثل عمليات سوق الأوراق المالية الجانب الأكبر من المعاملات في سوق رأس المال في الدول المتقدمة لدرجة أن البعض ينظر إليها على أنها التي تمثل سوق رأس المال، والتعامل في سوق الأوراق المالية (البورصة) لا يقتصر فقط على العمليات العاجلة (التي تصفى فوراً بدفع قيمة الأوراق واستلامها) وإنما ينسحب أيضاً إلى العمليات الآجلة (التي تعقد ولا تصفى إلا في مواعيد محددة).

والعمليات العاجلة تمثل المعاملات التي تستهدف بالفعل توظيفاً حقيقياً للأموال بهدف الحصول على ربح سنوي من عائد الأوراق المستثمرة بينما يكون هدف العمليات الآجلة عادة هو المضاربة، فالعمليات الآجلة تقوم بها طائفة من الأفراد بهدف الاستفادة من تقلبات أسعار الأوراق المالية خلال الفترة التي تظل فيها العمليات قائمة دون تصفية. و المشتري في العمليات الآجلة يسمى المضارب على العقود، أما البائع فيسمى المضارب على الهبوط، وتتم تسوية العمليات الآجلة عن طريق دفع فروق الأسعار المستحقة دون أن يحدث تبادل فعلي للأوراق التي تم التعامل فيها. و وجود هذه العمليات يساعد بورصة الأوراق المالية على تلبية طلبات المشروعات من الأموال طويلة الأجل وتفتح المجال أمام المدخرين لتوظيف مدخراتهم لوجود مضاربين محترفين يرغبون دائماً من الاستفادة من فروق الأسعار وبالتالي يكونون مستعدين في كل وقت للتعامل ببيعاً وشراءً.

## المطلب الرابع: أهمية الائتمان البنكي

تتجلى أهمية الائتمان فيمايلي:

- 1- المحافظة على قيمة رأس المال المقرض وذلك لأن الارتفاع المستمر في القرض يؤدي إلى الانخفاض المستمر في النقود.
- 2- تشجيع القطاع الخاص وتطويره ومواجهة احتياجات المجتمع.
- 3- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقدم على أساس العقود و الوعد بالوفاء.
- 4- المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد.
- 5- وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

6- تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية و هذا لتغطية الحاجة للعملات الأجنبية لعملية الاستيراد.<sup>1</sup>

## المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية

لقد حاولنا في المبحث الأول أن نظهر مدى أهمية الائتمان بالنسبة للبنك، ولكن على قدر أهميتها تكون خطورتها، فهي شريان بالنسبة للبنك و أي خلل بها يعرض البنك كله للخطر، ولهذا خصصنا هذا المبحث للوقوف على المخاطر الائتمانية فتحدثنا في المطلب الأول عن تعريفها أما الثاني عن أنواعها وفي الثالث كان حول خصائصها و الرابع كان حول تقديرها وتقييمها.

## المطلب الأول: تعريف وأنواع المخاطر الائتمانية

### الفرع الأول: تعريف المخاطر الائتمانية

هناك عدة تعاريف للمخاطر الائتمانية نذكر منها مايلي:

- يعرف إبراهيم كراسنة ( 2006 ) مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الحالية و المستقبلية

- فلاح حسين الحسني، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2000 ص 157.

التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك و رأسماله، و الناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب.

- هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية.

- و تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.<sup>1</sup>

- تنتج عن المخاطر الائتمانية خسائر مالية من خلال ممارسة المصرف لأنشطته التمويلية الاستثمارية.

- مخاطر الائتمان هي المخاطر التي يتسبب بها عملاء المصرف، تعتمد قيمة مخاطر الائتمان على:

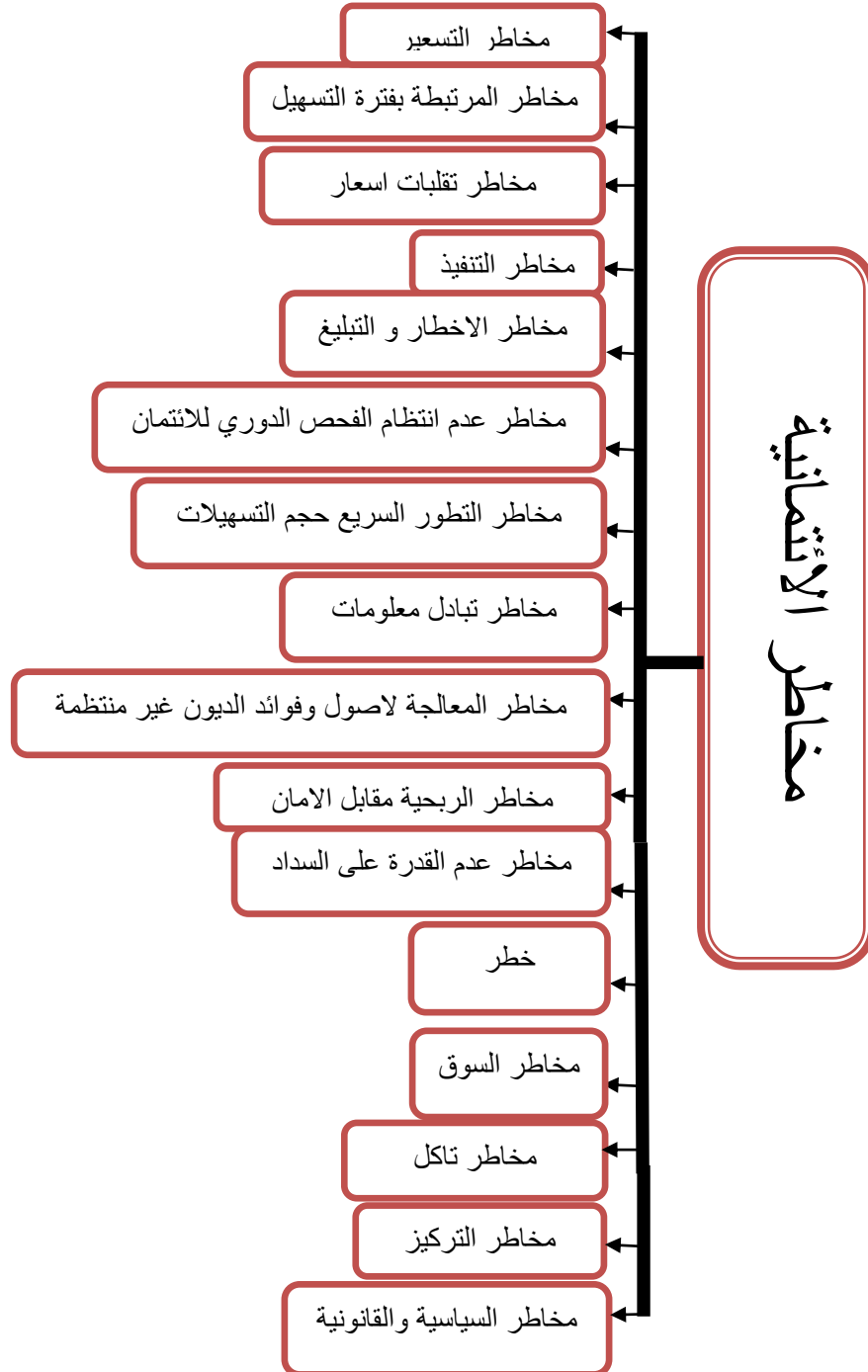
- مبلغ الائتمان.
- احتمال عدم الوفاء (احتمال وقوع خسارة مالية).
- نسبة وقوع الخسارة (نسبة الاسترداد) إذ يمكن أن تكون خسارة كلية، أو خسارة جزئية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها-قياسها-إدارتها و الحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة -كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة - الأردن ص2 .

<sup>2</sup> - هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية جامعة فرحات عباس- سطيف 2011-2012.ص115.

## الفرع الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية

الشكل رقم (01): أنواع المخاطر الائتمانية



المصدر: من إعداد الطالبتين

**1- مخاطر السيولة:** ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسهيل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر: <sup>1</sup>

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

**2- مخاطر التسعير:** يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي .

**3-المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:** من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تتناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل. ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموماً ألا توجه

<sup>1</sup> - مفتاح صالح ، رجال فاطمة، مداخلة تأثير مقررات لجنة بازل الثالثة على النظام المصرفي الإسلامي ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي :النمو والعدالة والاستقرار من منظور الإسلامي أيام من 09-10 سبتمبر 2013 اسطنبول تركيا، ص 5.

لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لأجل متوسط أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية .

**4- مخاطر تقلب أسعار العملات:** تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة .

**5- مخاطر التنفيذ:** من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.

**6- مخاطر الأخطار والتبليغ:** لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وأن الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة.

**7- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان:** عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.

**8- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات:** إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:

- عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 % مثلاً كحد أقصى .
- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية.
- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية.
- يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة.
- يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام .

- يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات.
- تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

**9- مخاطر تبادل المعلومات:** أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها و هو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي.

**10- مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة:** إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب

من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.<sup>1</sup>

**11- مخاطر الربحية مقابل الأمان:** كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة .

**12- مخاطر عدم القدرة على السداد:** تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

- خطر بشري ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناء على سمعته وجدارته الائتمانية.

- خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية. وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق. لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ3 سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

**13- مخاطر السوق:** ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أدائه خلال 3 سنوات

- مفتاح صالح، معارفي فريدة نفس المرجع السابق ص6. <sup>1</sup>

السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أدائه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق .

**14- مخاطر تآكل الضمانات:** عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تقاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية: العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية و التنازلات .

**15- مخاطر التركيز:** تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية :

- **العملاء:** عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى.

- **النشاط:** في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع ، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية.

- **الضمانات:** يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتقادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.

- **الاستحقاقات:** إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.

**16-المخاطر السياسية والقانونية:** يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: خصائص المخاطر الائتمانية

تتميز المخاطر الائتمانية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:<sup>2</sup>

- المخاطر الائتمانية نوع من أنواع المخاطر المصرفية التي تركز على عنصري الخسارة والمستقبل.
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من أنواع القروض، بل إن جميعها يمكن أن تشكل خطرا بالنسبة للبنك، لكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا ترتبط فقط بتقديم القروض بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه و فوائده.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني- وأصل القرض و فوائده - أو وقت السداد.
- المخاطر الائتمانية خسارة محتملة يتضرر جرائها المقرض، ولا يواجهها المقرض ولذا فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا، سواء كان بنكا، مؤسسة مالية، أو منشأة تتبع لأجل.

- مفتاح صالح، معارفي فريدة ، المرجع السابق، ص7.<sup>1</sup>

<sup>2</sup>- زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة 50 ،مذكرة ماجستير جامعة قسنطينة2 سنة 2013/2014 ص32.

- لا يختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إن كان المقرض شخصا حكوميا أم لا، بل إن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية على الرغم من تسليم البعض بانعدام المخاطر بالنسبة للقروض الموجهة للحكومة.
- للمخاطر الائتمانية بعدين كم المخاطر ونوعيتها، أي حجم المبلغ الممكن خسارته و احتمالية التخلف عن الدفع.

### المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقرضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا. وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي: - طريقة النسب المالية .

- طريقة التنقيط .

#### أ- طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحياتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

و أول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل<sup>1</sup>، تحليل مالي عام ويهدف

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001، ص 146.

إلى إستخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي<sup>1</sup>، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

### 1- النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلباً لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبراً على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة.
- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- نسبة السيولة العامة.

### 1- النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل

الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي.
- التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل.
- نسبة المديونية.

<sup>1</sup>- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص 251.

التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:<sup>1</sup>

- طريقة صافي القيمة الحالية VAN .

- طريقة معدل العائد الداخلي TRI .

- طريقة فترة الاسترداد PR .

- طريقة مؤشر الربحية IP .

ب- طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليحدد الخطر بالنسبة للبنك<sup>2</sup> والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزيائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها<sup>3</sup>، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين...

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية<sup>4</sup>

1- حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم

<sup>1</sup>- Edith Giraglinger, les décisions d'investissement Exercices et ces corrigés de gestion, ed Nathan, Paris 1998, p 29

<sup>2</sup>- Michel Mathieu, l'exploitation Bancaire et le risque de crédit, ed la revue banque, Paris 1995, p 165.

<sup>3</sup>- Axelle la Badie, olivier rousseau, crédit management Gère le risque client, ed économi, Paris 1996, p173.

<sup>4</sup>- Sylvie de Consseguies , gestion de la banque, ed- Dunod, Paris 1996, p 175.

وضعه سابقاً، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها<sup>1</sup>، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.
- 2- حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقاً للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

### المبحث الثالث: مفاهيم حول إدارة المخاطر

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم أولية حول الإدارة المخاطر من تعريف ومعايير... إلخ

### المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر في البنوك أصبحت من المحاور الأساسية لتحديد الملاءة المصرفية وتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي ككل. لذلك سنحاول أن نتطرق لأهم التعاريف:

<sup>1</sup> - I Bid, P176.

- يركز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر و ذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن تم الحد من ظاهرة عدم التأكد، كما و يركز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر.<sup>1</sup>

- إدارة المخاطر هي عملية التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية و التقليل من حجم خسارة محتملة من ناحية أخرى وبأقل تكلفة ممكنة. إذ أن الوظيفة الرئيسية لإدارة الخطر هي اكتشاف الخطر وتقويمه و التأمين عليه.<sup>2</sup>

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، بدون المخاطر، تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية العائد الحقيقي للنجاح.<sup>3</sup>

- إدارة المخاطر الائتمانية فهي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك، إذن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها وتتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> -شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع -عمان- الطبعة الثانية 2016، ص26.

- الدكتور مصطفى يوسف كافي، إدارة المخاطر والتأمين، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، ص37. <sup>2</sup>

<sup>3</sup>-عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر و الأزمات، ص20.

<sup>3</sup>-حرشوم سهام، صحراوي إيمان، مداخلة من الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس ص6.

<sup>4</sup> -حياة النجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل-دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، ص 64.

## المطلب الثاني: أهمية وأهداف إدارة المخاطر

### الفرع الأول: أهمية إدارة المخاطر

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها. وتتجلى لنا هذه الأهمية فيما يلي: <sup>1</sup>

**1- أداة لتنفيذ الإستراتيجية:** تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة. وتتبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الإستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.

**2- تنمية الميزة التنافسية:** التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة فإذا لم يقيم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة، بحيث يتقاضى أسعار مبالغ فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.

**3- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات:** إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر. ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع. إن هذا الدور مبني على مبادئ يمكن عرضها على النحو التالي:

- يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا حتى المستوى الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى المديرين ومالكي الأسهم.

حياة النجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل - دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية -، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، ص 64.

- كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع.
- مخاطر القدرة على الوفاء نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح والمخاطر التي تم تحملها.

**4- أداة لاتخاذ القرار:** إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة. ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

**5- المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير:** إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال. كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر.

**6- رفع التقارير عن المخاطر و مراقبتها :** بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال، ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر، والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل. ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش، ثم في مرحلة ثانية إلى حالات عجز عن السداد.

إن مراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحملها عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر. ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر ويحول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها . وإذا لم يستطع موظفو الائتمان أن يبينوا أن الهوامش والرسوم المتوقعة تغطي بالفعل المخاطر، فإن إدارة الائتمان سوف تحجم عن الإقدام على تلك المخاطر.

## الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر

الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر الائتمان هو تقليل المخاطر الائتمانية، ويجب أن تتناسب هذه المخاطر مع طاقة البنك وقدرته على تحقيق الأرباح.

- يتعين أن يهدف البنك إلى إدارة كافة المخاطر الائتمانية و الحد منها.
- يجب التقيد بكافة القوانين و التعليمات في كل الأحوال.
- يتعين أن يحاول البنك جاهدا تنويع محفظة الإقراض بشكل جيد.
- يجب أن تتناسب عوائد الائتمان و المخاطر الناجمة عنه على المدى الطويل.<sup>1</sup>
- تحقيق القلق حيث أن الوحدات المعرضة للخسارة يمكن أن تسبب قلق و خوف لمدير الخطر، كما تهدف إدارة المخاطر الائتمانية إلى بقاء المنشأة و استمرار عملياتها.<sup>2</sup>

## المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية

تعاني البنوك العديد من المخاطر أهمها:

## 1- المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض): وهي عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل

الدين أو فوائده أو الاثنتين معا عند موعد استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعمل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان.<sup>3</sup>

## 2- مخاطر السيولة: "تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته

قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها"<sup>4</sup> بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

<sup>1</sup> - د. سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، ص 146.

<sup>2</sup> - عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الإكتتاب، أخطار الإستثمار)، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة 1، الأردن، ص 235.

<sup>3</sup> - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

<sup>4</sup> - Sophie Brana, Michel Cazals, Pascal Kanffmann, économie monétaire et financière, 2ème Edition, Dunod, Paris 2003 p114.

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم تناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- كما تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي و الأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.
- 3- المخاطر التشغيلية:** وهي مخاطر عرفت لها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن الأحداث الخارجية. ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة و التي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها: <sup>1</sup>
- الاحتيال الداخلي الناجم عن الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استخدام الممتلكات أو التحايل على القانون و اللوائح التنظيمية من المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه.
- الاحتيال الخارجي و المتمثل في الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استخدام الممتلكات أو التحايل على القانون من طرف عملاء البنك.
- ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وتتمثل في الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة
- اشتراطات قوانين الصحة و السلامة.
- الأضرار في الموجودات المادية و هذا بسبب كارثة طبيعية أو أحداث أخرى.
- توقف العمل و الخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.

-جاسم المناعي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد أبوظبي، 2004، ص 8، 9. <sup>1</sup>

- التنفيذ وإدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات و العلاقات مع العملاء، لعدم توفر العنصر البشري الكفاء و المتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير و إدارة موارد البنك.

**4- مخاطر أسعار الفائدة:** إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل فإن البنك يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن تم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية و ارتفاع تكلفتها المتوسطة.<sup>1</sup> وتمس مخاطر سعر الفائدة كل المتعاملين في المصارف سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها.<sup>2</sup>

**5- مخاطر أسعار الصرف:** وهو الخطر المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة و كذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض.<sup>3</sup>

**6- مخاطر التضخم:** هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة.

<sup>1</sup> - حسين بلعجوز ، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها\_ ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة- مخاطر- تقنيات جامعة جيجل أيام 6 و 7 جوان 2005، ص 7.

<sup>2</sup> - Sylvie de coussergues, gestion de la banque, Edition Dunod, Paris, 1992, p 106

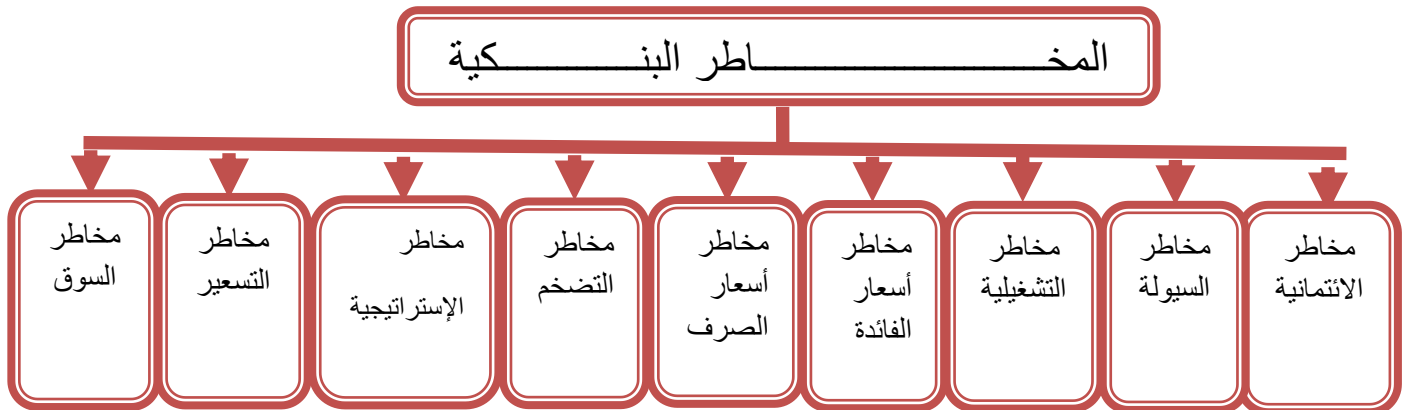
- أبو عتروس عبد الحق، ص 53<sup>3</sup>

**7- المخاطر الإستراتيجية:** هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم تجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.<sup>1</sup>

**8- مخاطر التسعير:** يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء و ربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل و آخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، و باجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.<sup>2</sup>

**9- مخاطر السوق:** هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية و من الأمثلة عن مخاطر السوق ما حدث في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين، و في مصر في الستينات و السبعينات، و في الولايات المتحدة و العالم ككل عقب أحداث سبتمبر من عام 2001.<sup>3</sup>

الشكل رقم ( 02 ) : المخاطر البنكية.



المصدر: من إعداد الطالبتين

- إبراهيم كراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2006، ص 12. <sup>1</sup>

- مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 4. <sup>2</sup>

- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، الطبعة 2 منشأ المعارف الاسكندرية، 2004، ص 5. <sup>3</sup>

**المطلب الرابع: مصادر المخاطر البنكية**

هناك مصدرين للمخاطر البنكية هما:

**الفرع الأول: المخاطر النظامية:**

ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك وغيرها.

وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع في البنوك بسبب مجموعة المتغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمال حصولها .

**الفرع الثاني: المخاطر غير النظامية**

هي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، و يمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية، ينفرد بها في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية و اللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه ، وهناك عوامل التي أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها و تنوعها نذكر منها: <sup>1</sup>

**1-التغيرات التنظيمية و الإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول قيود تنظيمية على**

البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة و لتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية

<sup>1</sup> - خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2008/2009 جامعة محمد خيضر بسكرة ص4 و 5 .

السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة و رأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.

2- **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أي عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على إثر انهيار اتفاقية " Breton Woods " إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهذا لتقادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها كما أدى عدم استقرار البنوك إلى ابتكار للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.

3- **المنافسة:** فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.

- **الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

- **الاتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها.

3- **التطورات التكنولوجية:** حيث كانت عمليات التحويل الإلكتروني للأموال و

البطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة

و زيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر و قياسها وإدارتها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - حياة النجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل-دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ص 64.

## خاتمة الفصل:

إن المؤسسة المصرفية على أهميتها وبالرغم مما توصلت إليه من تقنيات رفيعة في التحكم بالمعلومات المحاسبية والإدارية إلا أنه من خلال مزاولتها لأنشطة اليومية قد تواجهها بعض المخاطر التي تهدد مصالحها ومصالح زبائنهم من خلال التسديد، إضافة إلى المخاطر تذبذب معدل الفائدة وسعر الصرف، ولهذا يلجأ البنك عادة إلى انتهاز بعض الطرق التي يسعى من خلالها إلى الحد والتقليل من المخاطر منها التسيير العلاجي ومن جهة أخرى فإن المخاطر التي سوف يتم تنظيمها وفقاً للقرارات الجديدة تشمل مدى أوسع للمخاطر المصرفية مقارنة بالمخاطر التي تضمنتها اتفاقية بازل 1988 والتي طبقت حين إذن في 100 دولة وهو ما يعني قيام البنوك الخاصة الكبيرة منها بدراسة دقيقة وشاملة لإدارة أنظمة المخاطر حتى تستطيع تدعيم موقفها التنافسي عند تطبيق تلك المقترحات وعلى الرغم من المقترحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عند المستوى المعمول به حالياً (8%) إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال.

# الفصل الثاني

إدارة مخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل

### تمهيد:

أدت الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي إلى حدوث إختلالات، وعجز في القطاع المصرفي جعلت الخبراء والمهتمين بالمجال المصرفي يسعون إلى وضع معايير لتعزيز سلامة ومثانة الوضع المالي للبنوك ، لذا في سنة 1974 تم تشكيل لجنة بازل للرقابة البنكية من طرف مجموعة العشر G10 ( Groupe of ten ) ، لإصدار اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال سنة 1988 ، غير أن هذه الاتفاقية كانت محدودة و تميزت بالعديد من النقائص و هو ما أدى إلى إدراج تعديلات عليها سنة 1996.

رغم التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل الأولى إلا أنها لم تساير التطورات التي عرفت أعمال البنوك، و هو ما دفع بلجنة بازل لإصدار اتفاقية بازل الثانية، غير أن الأزمة المالية الأخيرة (أزمة 2008 ) بينت هشاشة المركز المالي للعديد من البنوك، و هو ما أدى إلى إصدار اتفاقية بازل الثالثة، و التي تم تطبيقها بوتيرة متصاعدة ابتداء من سنة 2013 ، وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق لأهم ما جاءت به هذه اتفاقيات.

### المبحث الأول: اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال

لقد أدى انتشار العولمة المالية و الأزمات المالية و البنكية و كذلك ظهور منتجات مالية عالية المخاطرة إلى التفكير في ضرورة إنشاء منظمة عالمية، تختص في وضع المعايير القواعد الاحترازية التي تضمن سلامة البنوك و تعزز قدرتها على تجاوز الأزمات، يتمثل الهدف من وضع قواعد احترازية للبنوك في حماية ودائع الزبائن و ضمان استقرار النظام المالي.

### المطلب الأول: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية

#### الفرع الأول: نشأة لجنة بازل

لقد تأسست لجنة بازل عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ، نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية و تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها و زيادة المنافسة القوية بين البنوك اليابانية و الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص أموال تلك البنوك ، و لقد ضمت لجنة بازل ممثلين عن مجموعة الدول العشرة و هي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية، و تم الاتفاق على أن تحضي توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء، و لقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من آراء و توصيات في 1988، حيث وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية و كذا الإتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال حيث يتعين على كافة البنوك العامة الالتزام بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992.

### الفرع الثاني: تعريف لجنة بازل

- هي لجنة للرقابة المصرفية تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة البنوك.<sup>1</sup>
- هي عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزية تهدف إلى مراقبة أعمال المصارف و الإشراف عليه.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: إصدار اتفاقية بازل الأولى

تم إصدار اتفاقية بازل الأولى سنة 1988 كما تم الانطلاق في تطبيقها سنة 1992، فموجب هذه الاتفاقية فإن البنوك ملزمة بالاحتفاظ بنسبة رأس مال تقدر ب 8% من حجم أصولها المرجحة بالمخاطر، وقد عرفت هذه النسبة بنسبة Cooke .

### الفرع الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

انطوت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب أهمها:

❖ ربط مستوى رأس المال المتطلب بالأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان (حد أدنى 8% بحلول نهاية 1992)، أي نظر إلى كافة البنود داخل الميزانية البنك وخارجها (يقصد بالبنود خارج الميزانية الالتزامات العرضية التقليدية الناشئة عن إصدار خطابات ضمان لقروض أو لتنفيذ أعمال، فتح اعتماد مستندي، الالتزامات الناشئة عن التعامل في عقود المشتقات .... الخ).

❖ التركيز على المخاطر الائتمانية، حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، و لم يشمل معيار كفاية رأس المال، كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة

- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مصر، الدار الجامعية 2000 ، ص 20 .<sup>1</sup>

<sup>2</sup> - منشورات اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العربي ومقومات نجاحه، بيروت 2001 ، ص 64 .

المخاطر الأخرى، مثل: مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

❖ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينه ، حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات ، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية، فيجب أولاً كفاية المخصصات ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

❖ قسمت لجنة بازل رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين وهما :

**الشريحة الأولى :** رأس المال الأساسي ويتكون من حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والقانونية و العامة + الأرباح المحتجزة (غير الموزعة).

**الشريحة الثانية :** ويدعى بالرأس المال التكميلي أو رأس المال المساند، ويتكون من الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات لمواجهة مخاطر أي مخاطر غير محددة + قروض مساندة + أدوات رأس مالية أخرى).

**رأس المال الإجمالي = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند**

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال:

- أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.
- أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي.
- ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحلياً، ثم تحدد ب 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر.

❖ تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث الأوزان المخاطر الائتمانية:

**مجموعة الأولى:** متدنية المخاطر، وتضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يضاف إلى ذلك دولتان هما :سويسرا والمملكة العربية السعودية.  
و أما **مجموعة الثانية:** تضم بقية الدول العالم، واعتبرت ذات مخاطر أعلى من الدول المجموعة الأولى.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: قياس معدل كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات لجنة بازل الأولى**  
يمكن تعريف كفاية رأس المال على أنها العلاقة بين رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته ، وتعتبر نسبة كفاية رأس مال البنك أداة لقياس ملاءته حيث يمكن تعريف درجة الملاءة بحيث يتم قياس معدل كفاية رأس المال وفقا عدة مراحل أهمها:

**المرحلة الأولى :** وضع أوزان مخاطر للأصول لقد أعدت طريقة لقياس متانة رأس المال مستندة إلى نظام من أوزان المخاطرة ، يطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية ، بتحويل الأصول إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وقد استندت طريقة القياس أساسا إلى المخاطرة الائتمانية للطرف الآخر "المقترض"وقد حدد إطار الاتفاق الأوزان الأساسية لمخاطر الموجودات وهي : 0، 10، 20، 50، 100، بالمائة حسب الأنواع المختلفة من الموجودات.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغة الآتية :

$$\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر} = \text{تبويب الأصول إلى المجموعات} \times \text{أوزان المخاطرة}$$

ومن ناحية أخرى يتم التمييز بين مخاطر التحويل للدول من خلال التمييز بين المطلوبات من القطاع العام المحلي الذي يطبق عليه أوزان منخفضة ، والمطلوبات التي تعبر حدود الدول القطاع العام الأجنبي حيث تطبق عليه نسبة موحدة هي 100%، كما أن المطلوبات

<sup>1</sup> حياة النجار، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لاتفاقية لجنة بازل الأولى، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية السنة الجامعية 2014/2013 سطيف ص 81-82 .

طويلة الأجل من البنوك الأجنبية تخضع لنسبة 100% كوزن ترجيحي. وتجدر الإشارة إلى أن إعطاء وزن المخاطر لأصل ما لا يعني انه أصل مشكوك في تحصيله بالذات الدرجة ، وإنما هو أسلوب ترجيحي للفرقة بين أصل وآخر من حيث درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة . حيث يختلف الوزن باختلاف الأصل من جهة وباختلاف الملتزم بالأصل وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(01 ) : الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول داخل الميزانية حسب بازل1

| الأصول                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | درجة المخاطر                                            |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------|
| <p>-النقدية.</p> <p>-المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة الوطنية.</p> <p>-المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول OECD وبنوكها المركزية.</p> <p>-المطلوبات المقررة بضمانات نقدية أو الأوراق المالية للحكومات.</p> <p>المركزية في دول OECD أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية OECD.</p> | 0%                                                      |
| <p>-المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة .</p>                                                                                                                                                                                                                       | <p>0%، 10%</p> <p>20%، 50%</p> <p>حسبما يتقرر وطنيا</p> |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |             |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|
| <p>- المطلوبات من بنوك التنمية الدولية ( البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، بنك الاستثمار الأوروبي) وكذلك المطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق الصادرة من تلك البنوك.</p> <p>- المطلوبات من البنوك المسجلة في OECD والقروض المضمونة من قبل البنوك المحلية في OECD.</p> <p>- المطلوبات من البنوك المسجلة في دول خارج دول OECD والتي تبقى سنة واحدة، والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة خارج OECD والتي تبقى من أجلها أقل من سنة.</p> <p>- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OECD باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من تلك المؤسسات.</p> <p>- نقدية برسم التحصيل.</p> | <p>20 %</p> |
| <p>- القروض المضمونة بالكامل برهن على العقارات السكنية أو تلك الموجهة للتأجير.</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | <p>50 %</p> |
| <p>- المطلوبات من القطاع الخاص.</p> <p>- المطلوبات من البنوك المسجلة خارج OECD باستحقاقات متبقية تزيد على السنة واحدة.</p> <p>- المطلوبات على الحكومات المركزية خارج OECD ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها.</p> <p>- المباني، الآلات وغيرها من الموجودات الثابتة.</p> <p>- العقارات والاستثمارات الأخرى، بما في ذلك المساهمات في</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                    | <p>100%</p> |

|                                                                               |  |
|-------------------------------------------------------------------------------|--|
| شركات أخرى.                                                                   |  |
| - أدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال. |  |
| - جميع الموجودات الأخرى.                                                      |  |

مصدر: د عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك، مصر، الدار الجامعية 2000 الإسكندرية ، ص 91،92.

حيث يحتسب رأس المال المطلوب لحماية الأصول داخل الميزانية، بوضع جميع الأصول وفق فئة المخاطر الخاصة لكل منها، ومن ثم تحتسب الأصول المرجحة حسب درجة المخاطر في كل المجموعة.

**المرحلة الثانية:** تحويل الالتزام العرضي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل، الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته ( ضمان حسن الأداء، اعتماد مستندي).

**الالتزامات العرضية المحولة إلى ائتمان مباشر = الالتزامات العرضية x معامل التحويل**

- يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج أعلاه إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للملتزم الأصلي (المدين).

**الالتزامات العرضية المرجحة بالأوزان المخاطر = الالتزامات العرضية المحولة إلى ائتمان مباشر المبوبة في فئات x اوزان المخاطرة المخصصة لكل فئة**

والجدول يوضح بعض معاملات التحويل للالتزامات العرضية :

الجدول رقم (02): أوزان المخاطر للالتزامات خارج بنود الميزانية حسب اتفاقية بازل 1

| أوزان المخاطر | البنود                                                                           |
|---------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| 100%          | بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).                                  |
| 50%           | بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات). |
| 20%           | بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالإعتمادات المستندية                             |

مصدر: د. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دورية نصف سنوية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، العدد 06،2006 .

المرحلة الثالثة: حساب نسبة كفاية رأس المال (نسبة كوك)

وذلك حسب المعادلة التالية :

$$\text{نسبة كوك} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بالأوزان المخاطرة}} \leq 8\%$$

و تعني هذه الصيغة انه يتوجب على البنك أن يحتفظ ب 8 وحدات نقدية كاحتياط (الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال ) مقابل كل 100 وحدة نقدية يتم إقراضها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بومدين محمد أمين، "النظم الاحترازية لتسيير الخطر البنكي و اتفاقية بازل"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة معسكر السنة الجامعية

### المطلب الثالث: تعديلات سنة 1996.

بعد وضع هذه النسبة رأّت البنوك ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بالمخاطر الائتمانية فقط وذلك في جانفي 1996، وتعتبر هذه الاتفاقية تعديلا لاتفاقية 1988 ومع أن هذه التعديلات أبقت على نسبة 8% كما ورد في اتفاق بازل الأولى الا أنها عدلت من مكونات هذه النسبة، حيث سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزءا من مخاطرها السوقية، والتي يجب أن تكون خاضعة لشروط التالية:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصليّة لا تقلّ عن سنتين، وأن لا يتجاوز 250 % كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصّص لدعم المخاطر السوقية.

- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصّرف الأجنبي.

- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد المذكور.

- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال  $\leq$  الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة. وقد قرّرت اللجنة أن يكون هذا القيد رهناً بالإرادة الوطنية.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتمّ إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12,5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12,5) ثمّ إضافة

النتائج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.<sup>1</sup>

$$\text{معدل كفاية رأس المال 1996} = \frac{\text{إجمالي رأس المال ( شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3 )}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12,5} \leq 8\%$$

#### المطلب الرابع : إيجابيات و سلبيات اتفاقية بازل الأولى

منذ الانطلاق في تطبيق توصيات اتفاقية بازل الأولى سنة 1992 ، تم تسجيل العديد من الإيجابيات والسلبيات، و سنحاول فيما يلي التطرق لها باختصار.

#### الفرع الأول: إيجابيات اتفاقية بازل الأولى

من بين الإيجابيات التي جاء بها التطبيق العملي لاتفاقية بازل الأولى نذكر ما يلي:

- ساهمت هذه الاتفاقية في تحقيق العدالة في مجال المنافسة بين البنوك على المستوى العالمي، حيث ساهمت في إزالة الفوارق التي كانت سابقا من خلال تقديمها لمعيار موحد لقياس كفاية رأس مال البنوك.
- ساهمت هذه الاتفاقية في جعل البنوك أكثر حرصا و رشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، و الموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة و استبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا واجهت صعوبات في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.

<sup>1</sup> - د سليمان ناصر ، "النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل " ، ملتقى التحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، ص 05.

- ساهمت اتفاقية بازل الأولى من خلال معيار كفاية رأس المال في تقديم معيار يسمح بالمقارنة بين البنوك، كما يسمح هذا المعيار بالمقارنة بين النظام البنكي من بلد لآخر. رغم الإيجابيات التي جاءت بها اتفاقية بازل الأولى إلا أنها لم تخل من السلبيات و العيوب.

### الفرع الثاني: سلبيات اتفاقية بازل الأولى

- من ابرز السلبيات و النقائص التي تم تسجيلها على اتفاقية بازل الأولى نذكر ما يلي:
- رغم أن اتفاقية بازل الأولى كانت بمثابة الانطلاقة لقيام البنوك برفع رؤوس أموالها إلى مستوى يتناسب مع المخاطر التي تواجهها، غير أن تعريف المخاطر و تحديدها الذي تضمنته تلك الاتفاقية تميز بالتبسيط الشديد.
  - غياب أساس أو قاعدة اقتصادية في تحديد نسبة 8 %.
  - عدم التقييم الجيد للمخاطر، حيث تم تقسيمها لأربعة فئات من المخاطر.
  - التقسيم غير المنطقي لدول العالم، حيث تم تقسيمها إلى مجموعتين: مجموعة OECD، وباقي دول العالم.
  - عدم تقسيم القروض حسب آجال الاستحقاق.
  - عدم الأخذ بعين الاعتبار الأثر الإيجابي لعملية التنويع في تقليل المخاطر.
  - عدم أخذ بعين الاعتبار مخاطر السوق إلى غاية إجراء التعديلات سنة 1996 كما أهملت هذه الاتفاقية المخاطر التشغيلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحمد قارون، "مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2012/2013، ص22-23.

## المبحث الثاني: اتفاقية بازل الثانية

رغم الإيجابيات التي انجرت عن اتفاقية بازل الأولى ، إلا أنه كان لها نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ 1999 م وإلى غاية 2006 م ، حيث بدأ تطبيق اتفاقية بازل الثانية مع بداية عام 2007 م، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك، كما دعمت رأس مالها بعناصر جديدة، وكما أشرنا سابقا فلقد غطت اتفاق بازل الأولى نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، في حين غطت اتفاقية بازل الثانية بالإضافة إلى المخاطر السابقة مخاطر التشغيل ، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر الائتمان في بازل الثانية عن بازل الأولى .

### المطلب الأول: أسباب و أهداف إصدار اتفاقية بازل الثانية

#### الفرع الأول: الأسباب إصدار اتفاقية بازل الثانية

قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل الثانية نتيجة مجموعة من الظروف والأسباب نذكر منها:

- عدم مراعاة مقررات بازل لسنة 1988 لدى تحديد أوزان المخاطر اختلاف درجة التصنيف بين مدين وآخر .
- من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها OECD أو من غيرها NON- OECD وذلك لأن مجموعة من الدول في المجموعة الأخيرة تتمتع بجدارة ائتمانية عالية، بينما تتسم اقتصاديات البعض الآخر منها بتقلبات ذات مستويات مرتفعة، مما يتطلب اختلاف أوزان المخاطر من دولة لأخرى .
- العمل على تحسين الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس وإدارة المخاطر .
- توفير أدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية، مثل توافر عقود المشتقات المالية مع التحسن في أساليب توفير الضمانات العينية، الأمر الذي استدعى بحث مدى إمكانية استبعاد أثر استخدام هذه الأدوات، أو توافر الضمانات المشار إليها، على قدر التزامات المدين

المتخذ أساسا لحساب معيار كفاية رأس المال، حيث يقتصر النظام السابق على استبعاد الضمانات النقدية وضمانات الحكومة المركزية .

- ظهور مخاطر جديدة مثل:

• مخاطر تقلب أسعار الفائدة بالنسبة للأصول والالتزامات والعمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الأجل.

• مخاطر أخرى، مثل: مخاطر التشغيل.

### الفرع الثاني: أهداف إصدار اتفاقية بازل الثانية

قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل الثانية لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها

ما يلي:

- الرفع من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي.

- إدراج العديد من المخاطر لم تكن مدرجة من قبل ، وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها.

- يعتبر الهدف الرئيسي لاتفاقية بازل الثانية هو تدعيم صلابة النظام البنكي الدولي وذلك من خلال ضمان أن قياس متطلبات رأس المال لا تمثل مصدرا لعدم التوازن في المنافسة بين البنوك العالمية الكبيرة، كما يعتبر كذلك من أهم مزايا اتفاقية بازل الثانية أنها تشجع على إدارة المخاطر من خلال متطلبات رأس المال الحساسة للمخاطر التي تواجهها .

- هدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء طريقة أكثر شمولية في معالجة المخاطر، و تجدر الإشارة إلى أن سلامة وصلابة النظام البنكي لا تتحقق من خلال احترام الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال فقط، ولهذا فقد ركزت لجنة بازل في اتفاقياتها هذه على ثلاثة دعائم متكاملة فيما بينها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - احمد قارون، مرجع سابق ، ص 25،26 .

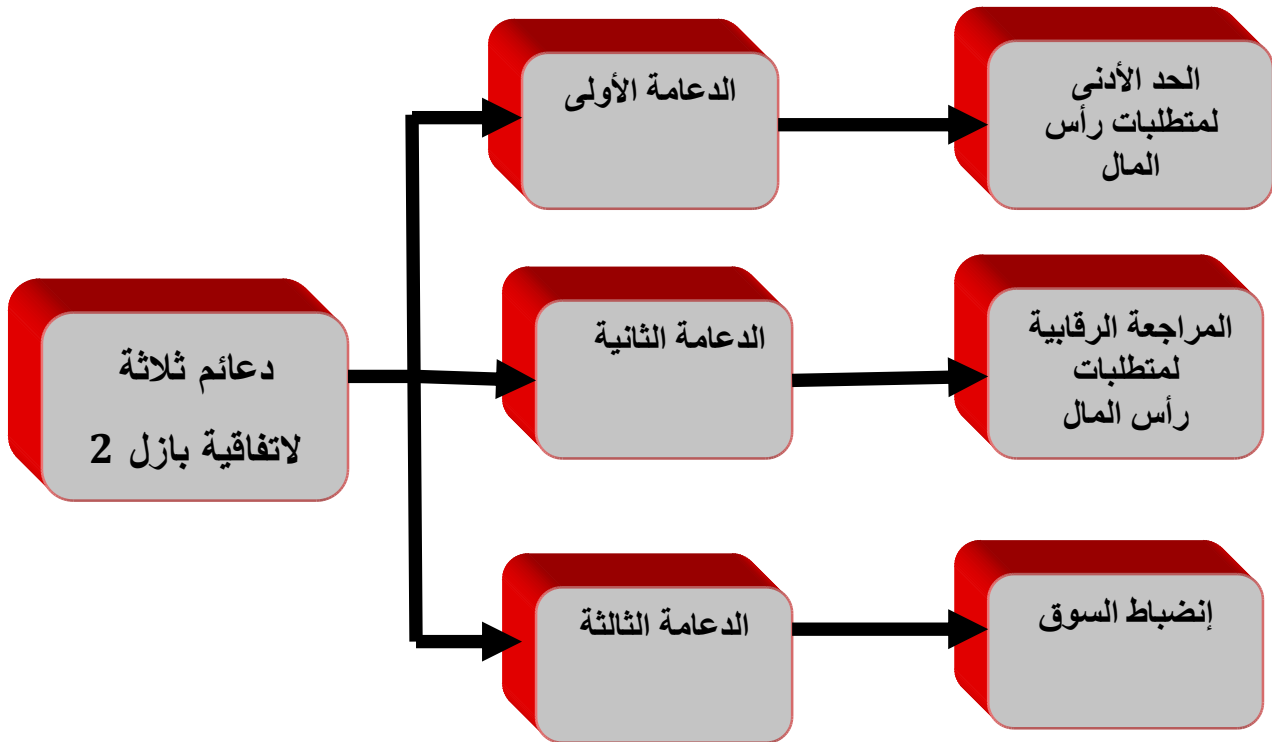
### المطلب الثاني : مضمون اتفاقية بازل الثانية

بعد جهود كبيرة وشاقة تخللتها العديد من المناقشات والمشاورات امتدت إلى سنوات ظهر الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال تحت مسمى اتفاقية بازل الثانية عام 2004، و تقوم هذه الاتفاقية على ثلاثة ركائز أساسية وهي الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق.

### الفرع الأول: الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية

عند إصدار اتفاقية بازل الثانية تمت المحافظة على العديد من العناصر الخاصة باتفاقية بازل الأولى الصادرة سنة 1988 كإلزامية التقيد بمؤشر الملاءة والمقدر ب 8% على الأقل، وكذلك الأمر بالنسبة لتعديلات 1996 والمتعلقة بقياس مخاطر السوق، أما فيما يخص الإضافات التي جاءت بها الاتفاقية الثانية للجنة بازل فتتمثل في الثلاث الدعائم كما هي موضحة في الشكل التالي :

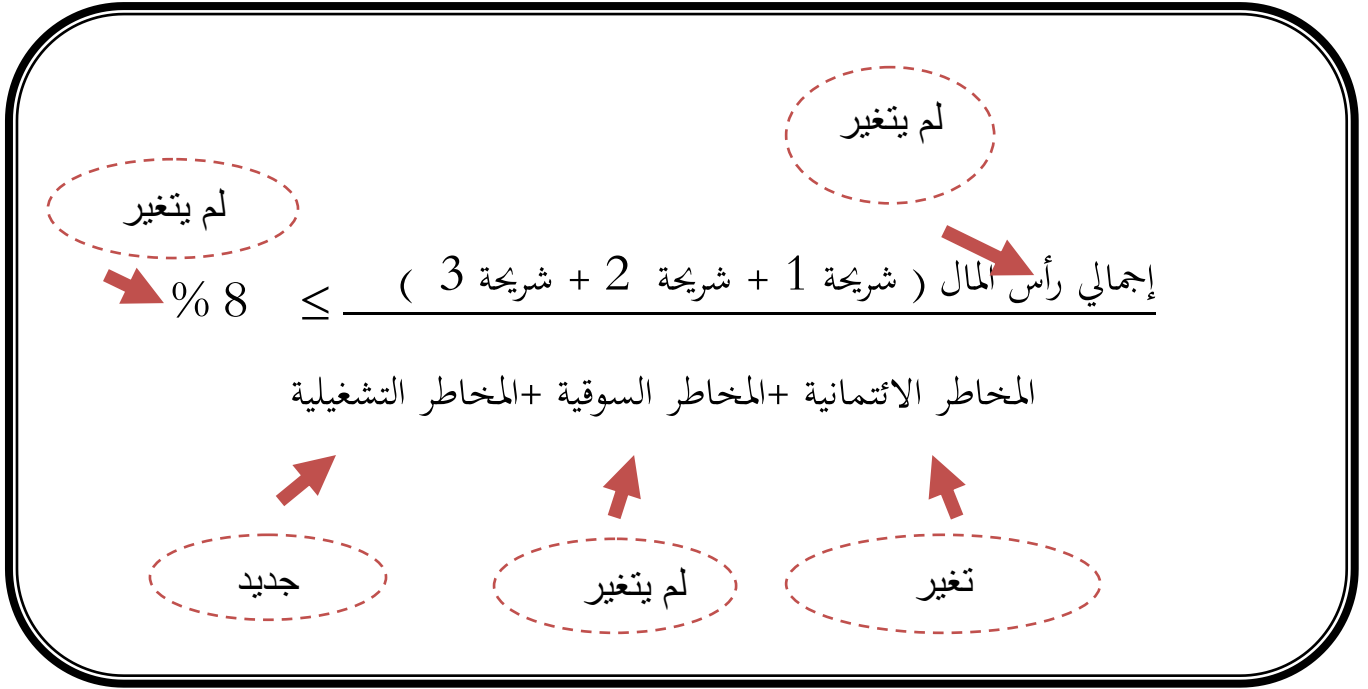
الشكل رقم (03) : الداعم الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية



مصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على جدول رقم (03) .

فقد أدى إضافة مخاطر التشغيل إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال وعلية يتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقا للمقررات بازل الجديدة من خلال المعادلة التالية :

معدل الكفاية رأس المال =



المصدر: ميرفت ابو كمال، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

حيث أن:

- مخاطر الائتمان : هي المخاطر التي تتوافق مع الأصول المرجحة.
- المخاطر السوقية: تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر \*12.5.
- المخاطر التشغيلية: تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر \*12.5.

الجدول رقم(03): الدائم الأساسية للمقررات اتفاقية بازل الثانية<sup>1</sup>

| الدائمة الأولى                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | الدائمة الثانية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | الدائمة الثالثة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p><u>متطلبات الحد الأدنى:</u></p> <p>- لا تغيير في المعدل المتمثل 8%، وكذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق.</p> <p>- تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية، كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية.</p> <p>- بالنسبة للمخاطر الائتمانية، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم.</p> <p>- وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة، وكفاءة كبيرة</p> | <p><u>عمليات المراجعة الداخلية:</u></p> <p>أربعة مبادئ رئيسية:</p> <p>- يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وأن تتطلب أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة.</p> <p>- يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.</p> <p>- يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى</p> | <p><u>انضباط السوق:</u></p> <p>- يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكغايتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية.</p> <p>- هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية، وهي: نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.</p> |

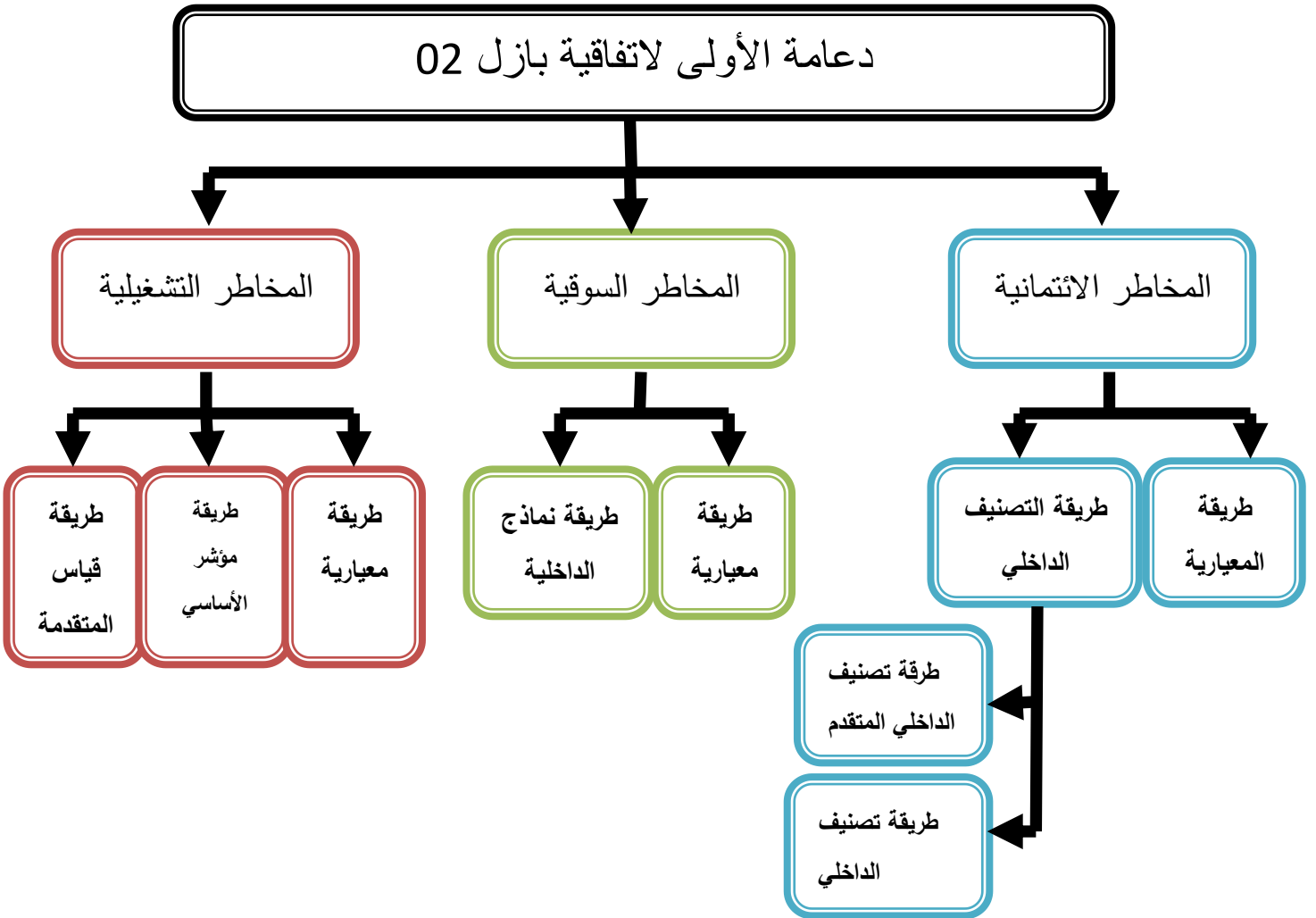
|  |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
|--|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  | <p>المطلوب، وأن تمتلك هذه<br/>الجهة القدرة على إلزامهم<br/>بذلك.</p> <p>- يتعين على الجهة<br/>الرقابية التدخل، في وقت<br/>مبكر لمنع انخفاض أو تراجع<br/>رأس المال عن المستوى<br/>المطلوب، واتخاذ إجراءات<br/>سريعة في حال عدم المحافظة<br/>على هذا المستوى.</p> <p>- هناك اهتمام في<br/>عمليات المراجعة الرقابية<br/>بصورة رئيسية، بمخاطر<br/>التركيز ومخاطر أسعار<br/>الفائدة ومخاطر الرهونات.</p> | <p>في جميع البيانات والمعلومات<br/> وإدارة المخاطر</p> <p>- بالنسبة للمخاطر التشغيلية<br/>هناك ثلاث أساليب في احتساب<br/>متطلبات الحد الأدنى لرأس<br/>المال، وهي أسلوب المؤشر<br/>الأساسي ، والأسلوب المعياري ،<br/> وأسلوب القياس المتقدم، ويتم<br/>الاختيار وفقا لشروط ومعايير<br/>معينة.</p> |
|--|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

المصدر: صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، أبو  
ظبي، 2004، ص 1.18<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مفتاح صالح ، رجال فاطمة، مداخلة حول "تأثير مقررات لجنة بازل الثالثة على النظام المصرفي الإسلامي" ، المؤتمر العالمي التاسع  
للاقتصاد والتمويل الإسلامي ،النمو والعدالة والاستقرار من منظور الإسلامي أيام من 09-10 سبتمبر 2013 اسطنبول تركيا.

## الفرع الثاني: طرق قياس المخاطر المدرجة في الاتفاقية بازل الثانية

الشكل رقم (04): طرق تحديد المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر البنكية وفقا لبازل الثانية.



المصدر: من إعداد الطالبتين .

## الفرع الثاني : أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل الثانية :

أعطت لجنة بازل للبنوك حرية الاختيار بين طريقتين من أجل حساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، حيث تنص الطريقة الأولى على تقييم هذا النوع من المخاطر باستخدام الطريقة المعيارية وذلك بالتركيز على التقييم الخارجي للقروض، أما

الطريقة الثانية فتتمثل في قيام البنوك باستعمال أنظمتها الداخلية وهو ما يعرف بطريقة التصنيف الداخلي.

وسنحاول في هذا المطلب التطرق لهتين الطريقتين:

### 1- الطريقة المعيارية:

تعتبر الطريقة المعيارية نسخة محسنة من نسبة رأس المال السابقة أي نسبة كوك، ففي هذه الطريقة يتم تحديد أوزان المخاطر كل فئة من الأصول، وهذا يرتكز أساسا على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض. من أبرز هذه الوكالات نجد كل من Standard & Poor ، Fitch و Moody ، حيث يقدم التصنيف مقياسا للجدارة الائتمانية للمدينين، وذلك أخذا بعين الاعتبار مجموعة من العوامل.

يقدم التصنيف للبنوك مجموعة من الفوائد أهمها:

- تسهيل تطبيق بنود اتفاقية بازل الثانية الخاصة بتحديد أوزان المخاطر وتحديد مخصصات القروض.

- تعزيز قدرة البنوك على منح القروض بدرجة ثقة أكبر.

- تقليل عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القروض لتقييم طرف ثالث مستقل وفقا لمتطلبات اتفاقية بازل الثانية.<sup>1</sup>

عموما فإن الجدول التالي يوضح مختلف الدرجات التي تمنحها وكالات التصنيف للمدينين:

---

<sup>1</sup> - احمد قارون، "مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية 2012/2013، ص 69.

**جدول رقم(04): درجات التصنيف المختلفة التي تمنحها وكالات التصنيف العالمي**

| العمليل                                                         | AAAإلى<br>AA- | A+إلىA- | BBB+إلى<br>BB- | BB+إلى<br>BB- | B+إلى<br>B- | B→   | غير<br>منصف |
|-----------------------------------------------------------------|---------------|---------|----------------|---------------|-------------|------|-------------|
| الحكومات                                                        | %0            | %20     | %50            | %100          | %150        | %100 | %100        |
| البنوك (قروض<br>طويلة الأجل)                                    | %20           | %50     | %50            | %100          | %100        | %150 | %50         |
| البنوك (قروض<br>قصيرة الأجل اقل<br>من 3 أشهر)                   | %20           | %20     | %20            | %50           | %50         | %150 | %20         |
| المؤسسات                                                        | %20           | %50     | %100           | %100          | %150        | %150 | %100        |
| مطالبات مضمونة<br>بعقارات سكنية                                 |               |         |                |               |             |      | %35         |
| قروض مضمونة<br>بعقارات تجارية                                   |               |         |                |               |             |      | %100        |
| مطالبات واردة<br>ضمن محافظ<br>التجزئة القانونية                 |               |         |                |               |             |      | %75         |
| مطالبات اخرى :<br>بطاقات الائتمان<br>،القروض المدورة<br>....الخ | %100          | %100    | %100           | %100          | %100        | 100% | %100        |
| المشتقات المالية                                                | %100          | %100    | %100           | %100          | %100        | %100 | %100        |

## 1-1-الحالات الاستثنائية:

❖ الأوزان الترجيحية للبنوك الإقليمية والدولية :

بنوك التنمية والمؤسسات الدولية تعامل معاملة البديل الثاني للبنوك، أي يتم منحها وزنا للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح للحكومات في تلك الدولة.

لكن بنوك التنمية والمؤسسات الدولية مثل BRI، FMI، البنك الدولي وبنك التنمية وبنك التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي لإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الإسلامي تعطي وزن 0 % .

❖ الأوزان الترجيحية للمطالبات على البنوك : يوجد بديلين :

إما استخدام وزن المخاطر الخاص بالدولة مع البدء بوزن مخاطر 20% أو استخدام التقييم الخارجي للبنوك المشار إليها في الجدول السابق.

❖ الأوزان الترجيحية للمطالبات على المؤسسات :

- البنك المركزي يراقب احتمالات عدم السداد للمؤسسات ويزيد أوزان المخاطر .  
يمكن أن تستخدم البنوك وزن مخاطر 100% لكل المؤسسات بعد الموافقة البنك المركزي.

❖ الأوزان الترجيحية الخاصة بالقروض المتأخرة :

- 150 % وزن مخاطر إذا كانت المخصصات اقل من 20% من رصيد الدين القائم.

- 100 % عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من رصيد الدين القائم.

- 100 % عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 50 % من رصيد الدين العام، يمكن خفضها إلى 50% بعد موافقة البنك المركزي.

## 1-2- درجات التصنيف الائتماني للالتزامات الأجل وفقا لمؤسسة العالمية

: " Standrd & Poor s "

تعتبر واحدة من أقوى ثلاث مؤسسات دولية للتصنيف الائتماني، والدرجات هي:  
**AAA:** أعلى درجة تقييم للملاءة الائتمانية ، تتمتع المنشأة في هذا المستوى من التقييم بقدرة فائقة على سداد الالتزامات من الأقساط والفوائد في مواعيدها ، بالمقارنة بالآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها.

**AA:** درجة تقييم عالية جدا للملاءة الائتمانية ، وتشير إلى قدرة قوية جدا لمنشأة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها ،مقارنة بالآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها. ولا تختلف المخاطر الائتمانية المرتبطة بهذه الالتزامات إلا اختلافا طفيفا عن مخاطر تلك الالتزامات المصنفة في الدرجة التقييم AAA.

**A:** درجة تقييم عالية للملاءة الائتمانية ، وهذا تصنيف يعكس قدرة قوية لمنشأة على الوفاء بالتزاماتها من أقساط و الفوائد في موعدها، مقارنة بالآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، لكنها أكثر عرضة لآثار تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية بالمقارنة مع قدرة منشأة مصنفة في درجات تقييم أعلى.

**BBB:** درجة تقييم جيدة للملاءة الائتمانية، وهي تشير إلى أن قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من أقساط وفوائد في موعد استحقاقها مرضية، مقارنة بالآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، لكن احتمال تأثرها بتغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية اكبر بكثير من قدرة منشأة مصنفة في درجات تقييم أعلى.

**BB:** يشير هذا تصنيف إلى شكوك في قدرة منشأة على سداد التزاماتها من الأقساط وفوائد في موعد استحقاقها مقارنة بالآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، وفي نطاق هذه الدولة تعتبر هذه التزامات المنشأة محفوفة بمخاطر ائتمانية إلى حد ما، كما أن قدرة سداد المستحقات في موعدها ستظل عرضة للتغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية.

**B:** يشير هذا تصنيف إلى ازدياد الشكوك في قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من أقساط وفوائد في موعد استحقاقها، مقارنة بالآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، تتوفر حماية كافية لهذه الالتزامات في حالة وقوع تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية، كما أن هذه الالتزامات تحف بها المخاطر الائتمانية أكبر من المخاطر الموجودة في الدرجات التقييم الأعلى.<sup>1</sup>

## **2- طريقة تصنيف الداخلي:**

حسب هذه الطريقة فإنه يسمح للبنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لديها لتقييم مقدرة المقرض سواء شركات، حكومات أو بنوك لكن مع ضرورة الحصول على موافقة السلطات المحلية، بحيث توجد أربعة مكونات للمخاطر مستقاة من نظام التصنيف الداخلي والتي لها أثر على أوزان المخاطر وهي:

- ❖ احتمالية تخلف العميل عن الدفع .
- ❖ الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع.
- ❖ حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع.
- ❖ موعد استحقاق العملية.

---

<sup>1</sup>- بومدين محمد امين، "النظم الاحترازية لتسيير الخطر البنكي واتفاقية بازل"، جامعة معسكر، السنة الجامعية 2009/2010، ص 127.

كما حددت لجنة بازل طريقتين تدرجان تحت طريقة التصنيف الداخلي هما:

#### أ- طريقة التصنيف الداخلي الأساسي:

حسب طريقة التصنيف الداخلي الأساسي، يسمح للبنك باستخدام تقديره الخاص لاحتمالية التخلف عن الدفع خلال سنة واحدة ، في حين تقوم السلطات الرقابية بتقديم كل المعلومات التي تسمح بحساب رأس المال النظامي المطلوب (الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع، حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع، موعد استحقاق العملية).

#### ب- طريقة التصنيف الداخلي المتقدم:

هذه الطريقة موجهة للبنوك التي لديها القدرة على الالتزام بالمعايير الإشرافية المتشددة، حيث تقوم البنوك وفقا لهذه الطريقة بتقدير جميع مكونات المخاطر الأربعة المشار إليها سابقا بواسطة أنظمتها الداخلية. بصفة عامة ووفقا لطريقة التصنيف الداخلي، فإنه يجب على البنوك أن تقوم بتقسيم فئات المتعرضين للمخاطر كما يلي: الشركات الكبيرة و المتوسطة، البنوك، الحكومات، قروض التجزئة والقروض الاستهلاكية، تمويل المشاريع: وبشكل رئيسي القروض العقارية التجارية والمشاريع الفردية، الملكية: استثمارات رأس المال. ولأجل حساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية تقوم البنوك باستخدام دوال أوزان المخاطر وذلك وفقا لما حددته اتفاقية بازل الثانية، حيث حددت اللجنة دوال أوزان المخاطر حسب نوع العميل، فهناك دوال لتحديد أوزان المخاطر الخاصة بالشركات، الحكومات والبنوك، دوال لتحديد أوزان المخاطر الخاصة بقروض وزائن التجزئة ودوال لتحديد أوزان المخاطر الخاصة بالملكية.

ج- دوال أوزان المخاطر للجهات السيادية، البنوك والشركات:

حددت لجنة بازل مراحل تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر للجهات السيادية، البنوك والشركات كمايلي:

- حساب الارتباط R.

- حساب تعديل الاستحقاق.

- حساب متطلبات رأس المال.

1- حساب الارتباط R :

يتم حساب الارتباط وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{Corrélation (R)} = 0.12 (1 - \text{EXP} (-50 \times \text{PD})) / (1 - \text{EXP} (-50)) + 0.24 \times [1 - (1 - \text{EXP} (-50 \times \text{PD})) / (1 - \text{EXP} (-50))]$$

من الدالة السابقة نلاحظ أن الارتباط دالة في احتمال التعثر علما أن:

**EXP** : يرمز لأساس اللوغاريتم الطبيعي .

**PD** : يرمز لاحتمال التعثر، وهو يقيس احتمال تعثر العميل عن سداد قيمة الائتمان

خلال فترة زمنية معينة، حيث تعتمد البنوك لتحديد احتمال التعثر على تصنيف

مؤسسات التقييم الدولية، بالإضافة إلى معلومات أخرى تتعلق بالمركز المالي للعميل

ووضعية القطاع الذي ينتمي إليه<sup>1</sup>.

2- حساب تعديل الاستحقاق:

يتم حساب تعديل الاستحقاق وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{Ajustement d'échéance (b)} = (0.11852 - 0.5478 \times \text{Ln}(\text{PD}))$$

Tapez une équation ici. 2

---

<sup>1</sup> - احمد قارون ، مرجع سبق ذكره، ص 75 .

علما أن:

**ln** : تمثل الدالة اللوغاريتمية.

**PD** : تمثل احتمال التعثر.

**3-** حساب متطلبات رأس المال:

$$K = [LGD \times N [(1-R)-0.5 \times G(PD) + (R/(1-R)0.5 \times G(0.999))] - PD \times LGD] \times (1-1.5 \times b) - 1 \times (1 + (M-2.5) \times b)$$

علما أن:

**K**: متطلبات رأس المال.

**N**: دالة توزيع تراكمي لمتغير عشوائي.

**G**: الدالة التي توضح القيمة العكسية لـ **N**.

**M**: الاستحقاق الفعلي.

**LGD**: الخسارة عند حدوث التعثر.

بعد أن يتم تحديد العناصر السابقة يتم تحديد قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر RWA كما يلي:

$$K \times 12.5 \times EAD = RWA$$

علما أن:

**EAD** : حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع.

هذا وقد حددت لجنة بازل دوال أوزان المخاطر لباقي فئات المتعرضين للمخاطر (قروض التجزئة والقروض الاستهلاكية، تمويل المشاريع وبشكل رئيسي القروض العقارية التجارية والمشاريع الفردية وكذا استثمارات رأس المال)، حيث يمكن الاطلاع على ذلك في النص الأصلي للاتفاقية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> احمد قارون ، مرجع سبق ذكره، ص 77 .

### الفرع الثالث : قياس المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل الثانية :

يجب على البنوك عند قيامها بحساب المتطلبات الدنيا من رأس المال الذي يجب الاحتفاظ به أن تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية، فالحسائر التي يتعرض لها البنك نتيجة للأخطاء، الاحتيال الذي يتعرض له والإخفاق تمثل خطرا كبيرا على ملاءته. هذا وقد حددت لجنة بازل ثلاثة طرق مختلفة من حيث درجة تعقيدها يمكن للبنوك استعمالها من أجل تحديد المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر التشغيلية، تتمثل هذه الطرق في:

- طريقة المؤشر الأساسي.

- الطريقة المعيارية.

- طريقة القياس المتقدمة.

هذا وقد تركت لجنة بازل حرية اختيار الطريقة للبنوك وفقا لدرجة تعقد عملياتها، كما قامت بتشجيعها على استخدام الطرق الأكثر تقدما غير أن ذلك لا بد أن يتم بموافقة السلطات الرقابية، وفيما يلي سيتم التطرق لهذه الطرق.

#### 1- طريقة المؤشر الأساسي:

يجب على البنوك التي تقوم بتطبيق المؤشر الأساسي أن تقوم بالاحتفاظ برأس مال يتوافق مع متوسط نتيجة السنوات الثلاثة الأخيرة بنسبة ثابتة  $\alpha$ ، حيث يجب أن يكون هذا المتوسط موجب، ومن أجل حساب النتيجة المتوسطة يجب استثناء السنة التي يحقق فيها البنك خسارة.

يمكن التعبير عن المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر التشغيلية رياضيا كما يلي:

$$KNI = GI \times \alpha$$

حيث:

**KNI** : متطلبات رأس المال حسب طريقة المؤشر الأساسي.

**GI** : النتيجة المتوسطة للسنوات الثلاثة الأخيرة.

$\alpha$  : 15% وهي نسبة محددة من طرف اللجنة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة من أبسط الطرق لقياس متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وتكون ملائمة للبنوك التي تعمل على المستوى المحلي وللبنوك التي لا تمتلك نظاماً لإدارة المخاطر.

## 2- الطريقة المعيارية:

حسب الطريقة المعيارية يتم تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط رئيسية، حيث تتمثل هذه الخطوط في :

- تمويل المؤسسات.
- تمويل التجارة.
- الخدمات البنكية للأفراد.
- الصيرفة التجارية.
- الدفع والتسوية.
- خدمات الوكالة.
- إدارة الأصول.
- خدمات سمسرة للأفراد<sup>1</sup>.

أعطت لجنة بازل لكل خط من الخطوط الثمانية ترجيحاً يمثل تعرضه للمخاطر التشغيلية يعبر عنه ب  $\beta$ ، والجدول التالي يوضح معاملات الترجيح لكل خط من الخطوط الرئيسية المشار إليها سابقاً:

---

<sup>1</sup> - احمد قارون ، مرجع سبق ذكره، ص 78 ، 79 .

الجدول رقم (05): معاملات الترجيح  $\beta$ :

| الأنشطة                 | معامل $\beta$ |
|-------------------------|---------------|
| تمويل المؤسسات          | 18%           |
| تمويل التجارة           | 18%           |
| الخدمات البنكية للأفراد | 12%           |
| الصيرفة التجارية        | 15%           |
| الدفع والتسوية          | 18%           |
| الخدمات الوكالة         | 15%           |
| إدارة الأصول            | 12%           |
| خدمات السمسرة للأفراد   | 12%           |

Source : John: Gestion des risques et institutions financière,  
Pearson Education ,Paris, p 292

تمثل متطلبات رأس المال الإجمالية لمواجهة المخاطر التشغيلية متوسط متطلبات رأس المال لكل سنة من السنوات الثلاثة الأخيرة، حيث يتم في البداية حساب متطلبات رأس المال لكل سنة على حدة وذلك بضرب نتيجة كل خط بمعامل الترجيح الذي يناسبه، وفي حالة ما إذا كانت متطلبات رأس المال لسنة معينة سالبة لا يتم أخذها بعين الاعتبار وتستبدل قيمتها بالصفر. يتم التعبير عن ذلك رياضياً كما يلي:

$$KTSA = \{\Sigma 1-3 \text{ Max } [(PB1-8 \times \beta 1-8), 0]\} / 3$$

حيث:

**KTSA** : متطلبات رأس المال حسب الطريقة المعيارية .

**PB1-8** :النتيجة السنوية لسنة معينة، كما تم تحديده في طريقة المؤشر الأساسي لكل خط من الخطوط الثمانية.

**β1-8** : نسبة ثابتة محددة من طرف اللجنة تمثل العلاقة بين رأس المال المطلوب والنتيجة لكل خط من خطوط الأنشطة.

## **2-1 شروط استخدام الطريقة المعيارية:**

حتى يتمكن أي بنك من استخدام الطريقة المعيارية لأجل قياس متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية لابد من توفر الشروط التالية:

- وجود إدارة مخاطر فعالة ورقابة صارمة.
- أن يمتلك البنك نظاما لإدارة المخاطر مصمم بطريقة سليمة، ويغطي أنشطة البنك بصفة كاملة.
- أن يمتلك البنك موارد كافية على مستوى جميع خطوط الأنشطة كما يجد أن يمتلك وحدة للرقابة والتدقيق.

## **3- طريقة القياس المتقدمة:**

سمحت اتفاقية بازل الثانية تحت شرط موافقة السلطات الرقابية، الاعتماد على نماذج داخلية من خلال استخدام طريقة القياس المتقدمة، حيث أن المتطلبات من رأس المال النظامي تكون مساوية لقيمة المخاطر التشغيلية التي يتم الحصول عليها بواسطة النظام الداخلي للبنك وذلك على أساس مجموعة من المعايير النوعية والكمية، كما يشترط أن يتحصل البنك على موافقة السلطات الرقابية.

وقد حددت اتفاقية بازل الثانية المعايير النوعية و الكمية التي يجب أن تتوفر عليها البنك حتى يتم الترخيص له باستعمال هذه الطريقة، وفيما يلي عرض لأهم هذه المعايير<sup>1</sup>.

### **أ-المعايير النوعية:**

حتى يتم السماح للبنك بتطبيق طريقة القياس المتقدمة أن تتوفر لديه الشروط النوعية التالية :

<sup>1</sup> - احمد قارون ، مرجع سبق ذكره، ص 80، 81.

- يجب أن يمتلك البنك وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية تكون مسؤولة عن تحديد، تقييم ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- يجب على البنك أن يمتلك قاعدة للبيانات التاريخية للخسائر حسب خطوط أنشطته.
- يجب أن يتم إعداد تقارير دورية عن الخسائر التشغيلية.
- يجب أن يكون نظام إدارة المخاطر موثق بطريقة جيدة.
- يجب أن يخضع نظام إدارة مخاطر البنك دوريا للتدقيق الداخلي والخارجي المستقل، كما يخضع للرقابة من طرف السلطات الرقابية.

#### ب- المعايير الكمية:

- من بين المعايير الكمية التي اشترطتها لجنة بازل نذكر ما يلي :
- يجب أن يشمل ويغطي النظام الداخلي لقياس المخاطر إجمالي المخاطر التشغيلية المحددة من طرف اللجنة.
- يجب على البنك أن يقوم باحتساب متطلبات رأس المال بإدراج جميع الخسائر المتوقعة والخسائر غير المتوقعة.
- يجب أن يكون نظام قياس المخاطر كاف من أجل ضبط المصادر الأساسية للمخاطر التشغيلية الأساسية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - احمد قارون ،مرجع سابق، ص 82.

## الفرع الرابع: قياس مخاطر السوق:

يرتبط خطر السوق بعمليات الإقراض و الاقتراض للبنوك، بالإضافة إلى عمليات التمويل و التوظيف، و هو ينتج عن التطور الغير عادي لأسعار الفائدة، لأسعار الصرف، لأسعار الأصول المالية في الأسواق الداخلية أو الخارجية، و ينشأ هذا الخطر أيضا عن مخاطر السيولة و المخاطر القانونية، و قد اقترحت لجنة بازل تطوير متطلبات رأس المال بحيث تغطيها. و حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لاحتساب مخاطر السوق و يتعلق الأمر بالمنهج المعياري، والمنهج النماذج الداخلية وقد بدا تطبيق هذين طريقتين من طرف البنوك مع نهاية سنة 1997.

**1- الطريقة المعيارية :** و تقوم هذه الطريقة على تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، و الخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل، فالخطر الخاص ينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص، و يتم ترجيح هذا الخطر حسب خمسة أصناف:

0 % : للإقتراضات للحكومة.

0,25% : للإقتراضات ذات تاريخ استحقاق اقل من 6 أشهر.

1.00 % : للإقتراضات ذات تاريخ استحقاق بين 6 و 24 شهر.

1.6 % : للإقتراضات ذات تاريخ استحقاق اكبر من 24 أشهر .

8 % : للإقتراضات الأخرى.

أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس خطر الخسارة التي تنتج عن تغير في سعر

الفائدة في السوق و لتحديده يمكن الإستعانة بطريقتين:

**الطريقة الأولى:** تعتمد على تاريخ الاستحقاق و فيها يتم إعداد جدول يصنف الوضعيات القصيرة و الطويلة لسندات الديون فيما لا يقل عن ثلاثة عشر شريحة تاريخ استحقاق و لكل شريحة معامل ترجيح، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على وضعية واحدة إما

قصيرة أو طويلة، و من بين مجموع الوضعيات المحصل عليها يؤخذ في الحساب  
الوضعية الأصغر لتضرب في 10%.

**الطريقة الثانية:** تعتمد في حساب الخطر العام للسوق على أساس قياس حساسية  
الأسعار لكل وضعية حيث تتغير المعدلات بين 1 % و 0.6 % حسب تاريخ  
الاستحقاق و يتم الاعتماد على جدول تصنف من خلاله خمسة عشر شريحة تاريخ  
استحقاق للحصول على وضعيات قصيرة و طويلة لكل شريحة تضرب كل منها في  
5%، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على حجم الخطر العام.

**2- طريقة النماذج الداخلية (VAR):** يشترط على البنك في إتباع هذا المنهج  
الحصول على موافقة هيئات الرقابة و الإشراف المحلية ، ويرتكز هذا المنهج على طريقة  
( VAR ) التي تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلا بناءا على  
معطيات تاريخية عند مستوى معين من الاحتمال ،حيث تطلب لجنة بازل من البنوك  
تحديد حجم الخسارة القصوى التي يتحملها البنك خلال 10 أيام القادمة (تعتمد في البنوك  
دولية النشاط نظرا لتعقيدها )<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> أ. طيبة عبد العزيز ،أ. مرامي محمد ،المداخلة: "بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية "، الملتقى العلمي الدولي الثاني  
حول: " إصلاح النظام المصرفي الجزائري" في ظل التطورات العالمية الراهنة أيام 11-12 مارس 2008، ورقلة جامعة قاصدي مرباح، ص  
16.

## المطلب الثالث : فروقات بين بازل الأولى و بازل الثانية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أوجه التشابه و الاختلاف بين الاتفاقيتين.

### الفرع الأول: أوجه التشابه

- ❖ مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال لم تتغير.
- ❖ أساليب قياس مخاطر السوق هي نفسها.
- ❖ نسبة كفاية رأس المال 8%.

### الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

- ❖ إضافة نوع جديد من المخاطر و هي المخاطر التشغيلية.
- ❖ تعديل طرق قياس المخاطر.
- ❖ إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية، وتحديد متطلبات رأس المال.
- ❖ إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر، بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة (اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو بمصرف محدد)، ومراجعة أساليب إدارة وقياس المخاطر لدى المصارف.
- ❖ إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال، وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وأساليبه في إدارتها وقياسها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - ميرفت علي أبو كمال ، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الإدارة الأعمال 2007 ،الجامعة الإسلامية /غزة ص 42 .

## المطلب الرابع : ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل الثانية

لقد تضمنت اتفاقية بازل الثانية مجموعة من الإيجابيات والسلبيات، من بين هذه الإيجابيات والسلبيات نذكر ما يلي:

### الفرع الأول:الإيجابيات

- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى البنوك.
- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال.
- تعزيز ركائز الاستقرار البنكي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل البنكي.
- تطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال.
- إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المؤسسات البنكية على كافة مستوياتها.

- تقليل المخاطر الائتمانية.
- تحسين درجات الأمان والدقة في النظم المالية من خلال تطبيق المراقبة الذاتية الداخلية في المؤسسات البنكية.

### الفرع الثاني: السلبيات

- وفقا للمعايير التي وضعتها الاتفاقية، واجهت البنوك عقبات في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لبعض تلك المؤسسات.
- فرض ضغوط على البنوك لتدعيم مستويات رأس مالها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل.
- مواجهة الضغوط من أجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية والانتقال تدريجيا من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي إلى أسلوب التقييم الائتمان.
- انحياز معايير الاتفاقية بما يتوافق لتطلعات الدول الصناعية العشر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - احمد قارون ،مرجع سبق ذكره، ص 35.

### المبحث الثالث : اتفاقية بازل الثالثة

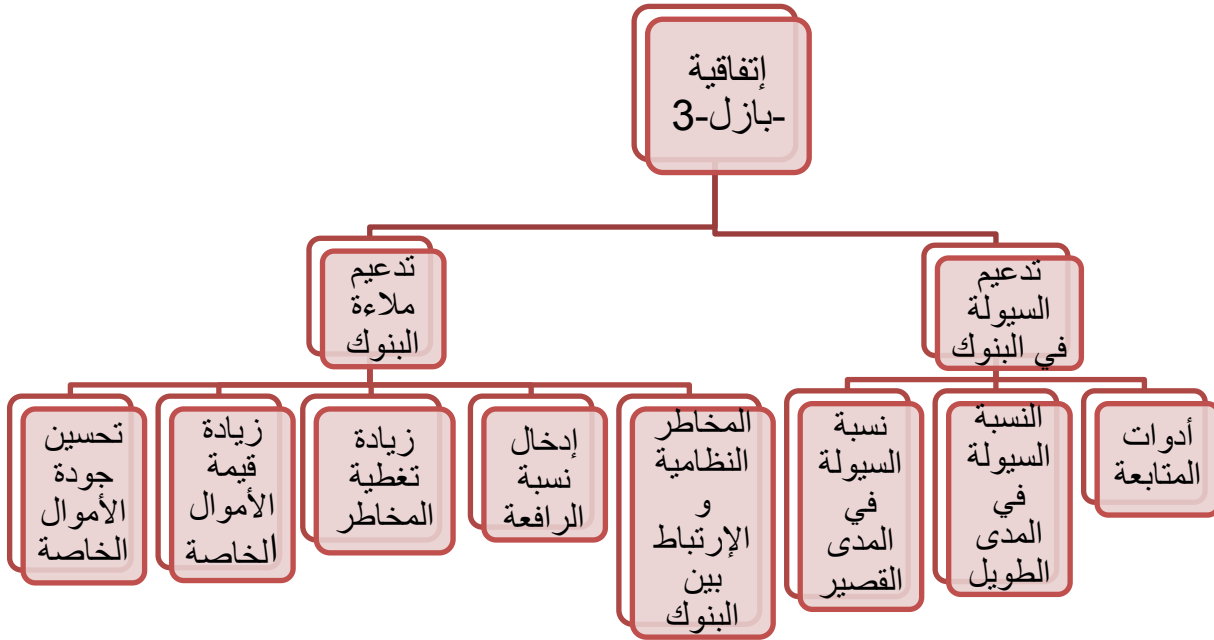
نظرا للعيوب التي تضمنتها اتفاقية بازل الثانية، وكذا عدم قدرة البنوك على الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية، فقد تم التفكير في إصدار اتفاقية بازل الثالثة، وبالرغم من تسمية هذه الاتفاقية باتفاقية بازل الثالثة إلا أنها لم تلغ اتفاقية بازل الثانية، ولكنها أدخلت تعديلات على مكونات نسبة رأس المال وأضافت بعض المعايير الخاصة بالسيولة. من المفترض أن يتم الانطلاق في تطبيق القواعد الاحترازية التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة بصفة تدريجية انطلاقا من سنة 2013.

حيث تتطلب هذه الاتفاقية تدعيما لمتطلبات رأس المال النظامي بالإضافة إلى إدخال قيود جديدة في مجال تقييم مخاطر السيولة وأثر الرافعة. هذا وقد تم إصدار النصوص النهائية التي تضمنت اتفاقية بازل الثالثة من طرف لجنة بازل في 16 ديسمبر 2010.

#### المطلب الأول: مضمون اتفاقية بازل الثالثة:

لقد تضمنت اتفاقية بازل الثالثة محورين أساسيين ؛ حيث تم التركيز في المحور الأول على تدعيم رأس مال البنوك وذلك بهدف الرفع من مستوى ملائمتها ، أما المحور الثاني فقد وضع معايير عالمية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك ، والشكل التالي يوضح مضمون هذه الاتفاقية .

## الشكل رقم (05): العناصر الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة



المصدر : احمد قارون مرجع سبق ذكره ص 37 .

### 1- تدعيم ملاءة البنوك:

بهدف الرفع من ملاءة البنوك وقدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة، ركزت إتفاقية بازل الثالثة على النقاط التالية:

#### ❖ تحسين جودة الأموال الخاصة:

من المهم أن تمتلك البنوك أموال خاصة ذات جودة عالية وذلك بالنظر إلى المخاطر التي تواجهه.<sup>1</sup>

#### ❖ زيادة قيمة الأموال الخاصة :

إن عملية تحسين جودة الأموال الخاصة تعتبر غير كافية ، فالقطاع البنكي بحاجة إلى مضاعفة الأموال الخاصة ، حيث قامت هذه الاتفاقية برفع قيمة الأموال الخاصة إلى

<sup>1</sup> - احمد قارون ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

4.5% من المتطلبات الدنيا لمواجهة المخاطر ، وذلك أكبر من النسبة التي كانت محددة سابقا في اتفاقية بازل الثانية ، حيث كانت تقدر ب 2% كما أن النسبة الدنيا للأموال الخاصة شريحة 01 سيتم رفعها إلى 6% بعدما كانت تقدر ب 4% حسب اتفاقية بازل الثانية.

#### ❖ زيادة تغطية المخاطر :

من الدروس الأساسية التي تم استخلاصها من الأزمة المالية العالمية (أزمة 2008) ضرورة تعزيز وزيادة تغطية المخاطر بالأموال الخاصة ، فعدم القدرة على الأخذ بعين الاعتبار المخاطر على الالتزامات داخل الميزانية والالتزامات خارج الميزانية ، بالإضافة إلى العمليات المتعلقة بالمشتقات كانت سببا أساسيا لعدم الاستقرار أثناء الأزمة .

#### ❖ إدخال نسبة الرافعة:

من بين الإضافات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة إدخال نسبة الرافعة ، حيث تعتبر هذه النسبة بمثابة تكملة للمتطلبات الدنيا لرأس المال.

وقد قامت لجنة بازل باستحداث نسبة الرافعة بهدف:

- الحد من أثر الرافعة في القطاع البنكي.

- وضع حاجز إضافي ضد خطر الخطأ في التقدير، وذلك بتكملة عملية تقدير وقياس

المخاطر بطريقة قياس شفافة ومستقلة عن المخاطر. وتحسب الرافعة المالية كما يلي :

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{شريحة الأولى}}{\text{مجموع الأصول}} \leq 3\%$$

مجموع الأصول

## ❖ المخاطر النظامية والارتباط بين البنوك:

إن الارتباط القوي بين البنوك ذات الأهمية النظامية يساهم في انتقال الصدمات والأزمات على مستوى النظام المالي و الاقتصادي ، لذا يجب أن يكون للمؤسسات ذات الأهمية النظامية القدرة على تحمل الخسائر التي تفوق الحدود الدنيا .

نظرا لما سبق فإن لجنة بازل تعمل على تقديم طريقة تستند إلى معايير كمية ونوعية من أجل تقييم الأهمية النظامية للبنوك والمؤسسات المالية على المستوى العالمي وذلك بهدف إدراج متطلبات إضافية من الأموال الخاصة يجب عليها أن تلتزم بها .

### 2- تدعيم السيولة في البنوك:

إن توفر البنوك التجارية على نسبة مرتفعة من الأموال الخاصة يعتبر غير كاف، فلا بد على البنوك أن تمتلك سيولة كافية تمكنها من مواجهة الحالات الطارئة، وعليه فقد ركزت اتفاقية بازل الثالثة على السيولة وذلك من خلال إدخال نسبة السيولة في المدى القصير ونسبة السيولة في المدى الطويل.

### 2-1- نسبة السيولة في المدى القصير:

تهدف نسبة السيولة في المدى القصير إلى مساعدة البنوك على مواجهة الصعوبات المتوقعة فيما يخص السيولة خلال مدة 30 يوم، حيث تفرض هذه النسبة على البنوك الاحتفاظ بالأصول السائلة ذات الجودة العالية وذلك لأجل مواجهة أي سيناريو غير متوقع خلال هذه المدة<sup>1</sup>.

ويتم التعبير عن هذه النسبة كما يلي:

$$\% 100 \leq \frac{\text{قيمة الأصول السائلة ذات الجودة العالية}}{\text{مخرجات الخزينة خلال مدة 30 يوم}}$$

<sup>1</sup> - احمد قارون ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

## 2-2 - بنسبة السيولة في المدى الطويل:

تتطلب نسبة السيولة في المدى الطويل امتلاك حد أدنى من المورد الدائمة، ويتم التعبير عن هذه النسبة كما يلي:

$$10 \leq \frac{\text{مورد الدائمة لسنة واحدة}}{\text{حاجات التمويل لسنة واحدة}}$$

## 2-3 - أدوات المتابعة: (Monitoring Tools)

أدخلت اتفاقية بازل الثالثة مجموعة من أدوات المتابعة موجهة لتسهيل عملية اكتشاف الإختلالات وكذا تقييم مخاطر السيولة ، من بين هذه المؤشرات:

❖ **تركيز التمويل**: يسمح هذا المؤشر بتحديد مصادر التمويل ذات الأهمية التي يعتمد عليها البنك، فهذه المصادر قد تسبب أزمة سيولة للبنك في حالة قيام أصحاب العمليات سحب كبيرة، لهذا يجب على البنوك القيام بعمليات التنويع في مصادرها.

❖ **عدم توافق الاستحقاقات التعاقدية**: يسمح هذا المؤشر باكتشاف وجود اختلالات بين التدفقات النقدية التي سيتم تحصيلها والتدفقات النقدية التي سيتم دفعها نتيجة للعمليات المختلفة التي يقوم بها البنك، ففي حالة عدم توافق الاستحقاقات التعاقدية، وذلك بأن تكون المبالغ التي ستدفع أكبر من التي سيتم تحصيلها فإن ذلك سيؤدي إلى مشكل سيولة.

❖ **الأصول المتاحة:** وهي أصول البنك التي يمكن أن يتم استخدامها عند الضرورة للحصول على مصادر تمويلية إضافية سواء من السوق الثانوية أو من البنك المركزي<sup>1</sup>.

### **المطلب الثاني: مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة وفق بازل 3**

جاءت بازل 3 بمجموعة من المبادئ وهي:

#### **1- المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة :**

تعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة كما عليهم التحرك بسرعة عند مواجهة أي عجز في هذه المجالات لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تتجم عن النظام المالي.

#### **2- دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة:**

على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم إستراتيجيتها التجارية والنظام المالي ككل، كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة لمؤشرات السيولة في البنك وإعداد تقارير لمجلس الإدارة حول الموضوع.

#### **3- قياس وإدارة مخاطر السيولة:**

يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة، هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة.

---

<sup>1</sup> - احمد قارون ،مرجع سبق ذكره، ص 40.

#### 4 - منشورات حول السيولة:

يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يؤخذ صورة واضحة حول قوة الترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها .

#### 5- دور المشرفين:

على المشرفين إجراء تقييم دوري لترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بأخذ بالاعتبار مكانتها في النظام المالي، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية<sup>1</sup>.

**المطلب الثالث: أهم التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة فيما يخص كفاية**

#### **رأس المال**

لقد أدرجت اتفاقية بازل الثالثة تعديلات عديدة على تركيبة وقيمة رأس مال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ بهدف مواجهة مختلف التطورات والمخاطر التي تواجهها، وفيما يلي برنامج إدخال هذه التعديلات على رأس مال البنوك، وكذا أهم الاختلافات التي ميزت اتفاقية بازل الثالثة بالمقارنة مع الاتفاقية السابقة فيما يخص رأس المال البنكي.

#### **الفرع الأول: برنامج إدخال تعديلات على رأس مال البنوك**

سيتم إجراء تعديلات على رأس المال النظامي للبنوك حسب ما جاءت به اتفاقية بازل الثالثة وفقا للبرنامج التالي:

---

<sup>1</sup> - أحلام بوعبدلي وحمزة عمي السعيد ، "دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة" ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 7 ، العدد2، جامعة غرداية ، سنة 2014 ، ص 111،112 .

جدول رقم ( 06): برنامج إدخال التعديلات على رأس المال البنكي وفقا لبازل 3 .

| 2019  | 2018   | 2017  | 2016   | 2015 | 2014 | 2013 |                                                                            |
|-------|--------|-------|--------|------|------|------|----------------------------------------------------------------------------|
| %4.5  | %4.5   | %4.5  | %4.5   | %4.5 | %4   | %3.5 | الحد الأدنى من<br>نسبة رأس المال<br>من حقوق<br>المساهمين                   |
| %7    | %6.375 | %5.75 | %5.125 | %4.5 | %4   | %3.5 | الحد الأدنى من<br>نسبة رأس المال<br>من حقوق<br>المساهمين+رأس<br>مال التحوط |
| %6    | %6     | %6    | %6     | %6   | %5.5 | %4.5 | الحد الأدنى لرأس<br>المال فئة 1<br>TIER1                                   |
| %8    | %8     | %8    | %8     | %8   | %8   | %8   | الحد الأدنى من<br>إجمالي رأس المال                                         |
| %10.5 | %9.875 | %9.25 | 8.625  | %8   | %8   | %8   | الحد الأدنى من<br>إجمالي رأس المال<br>+رأس مال<br>التحوط                   |
| %100  | %100   | %80   | %60    | %40  | %20  |      | التخفيضات من<br>الأسهم العادية<br>للفئة 1                                  |

المصدر : الوثيقة الرسمية لاتفاقية بازل الثالثة الصادرة سنة 2010 .

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن لجنة بازل تقترح أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، وقد أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته برأس المال التحوطي، كما قامت اللجنة كذلك بإلغاء الشريحة الثالثة التي كانت قد أضافتها في اتفاقيتها الثالثة والتي تتشكل من سندات المساندة التي لا تقل مدة حياتها عن سنتين.

**الفرع الثاني: الاختلافات التي ميزت اتفاقية بازل الثالثة بالمقارنة مع الاتفاقية السابقة**  
تتمثل أهم الاختلافات التي ميزت اتفاقية بازل الثالثة بالمقارنة مع الاتفاقية السابقة فيما يخص رأس المال البنكي فيما يلي:

#### 1- بالنسبة لرأس المال الأساسي :

جدول رقم ( 07): التعديلات على رأس المال الأساسي للبنوك

| اتفاقية بازل الثانية | اتفاقية بازل الثالثة                             |                         |
|----------------------|--------------------------------------------------|-------------------------|
| 4%                   | سنة 2013: 4.5%<br>سنة 2014: 5.5%<br>سنة 2015: 6% | رأس المال الأساسي       |
| 2%                   | سنة 2013: 2%<br>سنة 2014: 3.5%<br>سنة 2015: 4.5% | أسهم العادية وما شابهها |

المصدر: الوثيقة الرسمية للجنة بازل الصادرة سنة 2010 .

من الجدول السابق نلاحظ أن اتفاقية بازل الثالثة تهدف إلى الرفع من قيمة الأسهم العادية في رأس مال البنوك، فبعد أن كان الحد الأدنى يقدر بـ 2% من المتوقع أن يرتفع بحلول سنة 2015 إلى 4.5% وهذا بهدف رفع جودة رأس مال البنوك.

## 1-إضافة شريحة إضافية لرأس مال البنوك:

من بين الإضافات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة، إضافة شريحة جديدة لرأس

المال تعرف ب رأس المال التحوطي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (08) : برنامج إدخال رأس المال التحوطي

| اتفاقية بازل الثانية | اتفاقية بازل الثالثة                                                          |                   |
|----------------------|-------------------------------------------------------------------------------|-------------------|
| لا يوجد              | سنة 2016 : 0.625%<br>سنة 2017 : 1.25%<br>سنة 2018 : 1.875%<br>سنة 2019 : 2.5% | رأس المال التحوطي |

المصدر : الوثيقة الرسمية للجنة بازل الصادرة سنة 2010 .

يتمثل الهدف من إضافة هذه الشريحة لرأس المال في ضمان قدرة البنوك على مواجهة

الاضطرابات الاقتصادية التي قد تحصل من حين لآخر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد قارون، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

## المطلب الرابع : التأثيرات المتوقعة لاتفاقية بازل الثالثة على البنوك

تحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات والصعاب للبنوك، يمكن إجمالها فيما يلي:

1- رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها. ولهذا فالبنوك، وخاصة التي لم تطبق اتفاقية بازل 02، ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها، وعليه ستكون هناك مسؤولية إضافية عليها في عقد دورات تدريبية.

2- التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وادراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتراع من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلاً، وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلباً على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية، ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوباً فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحاً أو لا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبير رأس المال

3 - التزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، ما يعني انخفاض توظيفاتها. كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات القصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تقييدها الائتماني جيداً

4 - التزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك، ما يؤثر سلباً على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل . كما أنها ستسعى لتعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية.

5- الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - حياة نجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية"، 2014/2013، سطيف، ص

## خلاصة :

لقد عرف الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال البنوك تطورا كبيرا، ويتجلى ذلك من خلال التعديلات التي تم إدخالها عدة مرات على كيفية قياس وتحديد المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر المختلفة والمتزايدة التي يتميز بها القطاع البنكي على المستوى العالمي. فبعد أن كان موضوع كفاية رأس المال في البنوك الدعامة الأساسية لاتفاقية بازل الأولى، حيث حددت هذه الاتفاقية طريقة معيارية بسيطة لأجل قياس المخاطر، جاءت اتفاقية بازل الثانية حيث أدرجت تعديلات جوهرية كبيرة على هذا المعيار وذلك من خلال قياس المخاطر بدرجة حساسية أكبر وكذا استخدام طرق قياس متقدمة ومتطورة، كما قامت هذه الاتفاقية بإدراج المخاطر التشغيلية.

أما التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة فيما يخص رأس المال البنكي فكانت نتيجة للأزمة المالية العالمية والمعروفة بأزمة الرهون العقارية، حيث ركزت هذه الاتفاقية على الرفع من قيمة رأس المال المحتفظ به وذلك بالرفع من قيمة الأسهم العادية وكذا إضافة ما يسمى برأس المال التحوطي وذلك لأجل مواجهة التقلبات.

# الفصل الثالث

## الفصل التطبيقي

**تمهيد:**

تلعب البنوك دور فعال في إنعاش الاقتصاد الوطني ، بحيث تزخر الجزائر بالعديد من المؤسسات المصرفية و المالية بمختلف أنواعها عامة وخاصة ، و قصد الوقوف على واقع الإدارة المخاطر الائتمانية في إحدى البنوك الجزائرية، إرتأينا إجراء دراسة ميدانية بإحدى وكالات القرض الشعبي الجزائري و هي وكالة سعيدة رقم 414، حيث سنقوم بدراسة دور الذي يلعبه في الإدارة المخاطر الائتمان و الإجراءات التي يقوم بها في الحالة عدم السداد.

وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية ، حيث خصصنا المبحث الأول في تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري ،في حين خصصنا المبحث الثاني لتقديم وكالة سعيدة رقم 414 ، أما المبحث الأخير كان حول الإدارة المخاطر الائتمان في القرض الشعبي الجزائري (وكالة سعيدة ) ، ودراسة بعض مؤشرات الإدارة المخاطر الائتمان للفترة ممتدة من 2014 إلى 2016.

## المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري

بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 التي حلت محلها بنوك تجارية تملكها الدولة، ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد التأميم القرض الشعبي الجزائري.

### المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري بقرار رقم 66/366 الموافق ل 1966/12/29 الصادر في الجريدة الرسمية وبرأس مال 15 مليون دينار جزائري ، ويعتبر مؤسسة اقتصادية عمومية ، وتقع تحت وصاية الوزارة المالية، ونشأ القرض الشعبي الجزائري على أساس هياكل الهيئات البنكية التي كانت موجودة في عهد الاستعمار وهو عبارة عن إدماج للبنوك التالية:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائري .
  - البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.
  - البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة.
  - البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة.
  - البنك الجهوي التجاري والصناعي للجزائر العاصمة<sup>1</sup>.
- إلى جانب هذه البنوك تم إدماج ثلاثة بنوك أجنبية وذلك ابتداء من عام 1967 شركة مارسيليا للاقراض 1968.

- التعاونية الفرنسية للاقراض والبنوك سنة 1972 .
- البنك المختلط الجزائري - مصر .
- والقرض الشعبي الجزائري مثل البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من قرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة .

باعتباره بنك تجاري ، ويقوم بمنح القروض القصيرة ، وابتداء من 1971 أصبح يقوم بمنح القروض متوسطة الأجل ، وتبعاً لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع بصفة عامة ، وكذلك قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة. ومن هنا فإن القرض الشعبي الجزائري يمارس جميع العمليات البنكية التقليدية كبقية البنوك الجزائرية ، بالإضافة إلى تمويل القطاع العام والخاص.

### المطلب الثاني: أهداف القرض الشعبي الجزائري

- 1- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة عن طريق تقوية المراقبة.
- 2 - التطوير التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير وكذا التسويق.
- 3- التوسع ونشر الشبكة واقتترابه من الزبائن وكذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية.
- 4- تقدير الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات.
- 5- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات وكذا الوسائل التقنية.
- 6- التسيير المحكم للمديونية الخارجية.
- 7- عملية وضع وتقوية التقديرات ومراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز المسؤولة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من قرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة .

## المطلب الثالث : الوظائف القرض الشعبي الجزائري

تبعاً للقوانين والتشريعات الجزائرية وباعتبار أن القرض الشعبي الجزائري واحد من بين البنوك الجزائرية فهو يقوم بمعالجة مختلف العمليات المتعلقة بالقرض والصرف من خلال:

- ❖ استقبال الودائع وجمع رؤوس الأموال على أشكال مختلفة، الحسابات الجارية، حسابات أرصدة، سندات الصندوق، دفاتر الادخار...الخ.
- ❖ العلاقة بين زبائنهم ومورديهم الخارجيين ، توطين الاستيراد.
- ❖ يساعد القرض الشعبي الجزائري الدولة ، وكذا الجمعيات والأجهزة العمومية لتطبيق كل عمليات الإقراض أو التدخل في هذه العمليات لحسابهم أو تحت ضماناتهم بغرض تسهيل نشاط زبائنهم فالقرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري وتتمثل مهامه في تنمية وترقية القطاعات التالية:
- \* قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن.
- \* قطاع الصحة والأدوية.
- \* التجارة و التوزيع.
- \* السياحة و الفنادق.
- \* الإعلام والاتصال.
- \* المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- \* الصناعات اليدوية والحرف.

يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى تقديم أنواع أخرى من الخدمات حسب الإمكانيات المتاحة لديه وحسب ما يطلبه الزبائن من بينها:

- \* علاقات القرض.
- \* القرض العقاري.

\* خدمات أخرى<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

كأي بنك تجاري للقرض الشعبي الجزائري هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأطراف المكونة له .

#### 1- المديرية العامة:

يتأهّلها الرئيس المدير العام (P.D.G.) الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي والقيادي ، حيث يقوم بعمليات الربط والمراقبة والتسيير بصفة عامة وهو الذي يصدر القرارات و الأوامر ، كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وتنفيذ المخططات ومراقبتها ، وإلى جانب الرئيس المدير العام تضم المديرية العامة هيئة استشارية و مفتشية عامة إضافة إلى خلية مراجعة ، كما تضم خمس مديريات مساعدة تعمل إلى جانب المديرية العامة.

#### 2- المديريات العامة المساعدة:

و هي مديريات مساعدة للمديرية العامة كل منها متخصصة في مجال ما:

##### أ- المديريات العامة المساعدة للالتزامات:

و هي مديرية متخصصة في أعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية، لتقوم بتحضير ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها.

##### ب -المديرية العامة المساعدة للتنمية:

تسهر على تحسين وتنمية هياكل البنك وتطوير نمط التشغيل وتنظيمه وتكون كعنصر أساسي في إعداد مخططات نمو البنك ودراستها، كما تقوم أيضا بدراسة ميزانية

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من قرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة .

البنك ومراقبتها، وهي المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الآلي وتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسييره، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.<sup>1</sup>

**ج -المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية:** ومهمتها تتمثل في التمويل الخارجي وتسيير عملية الصرف، وتسعى لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية ، كما تشارك في ترقية الصادرات الوطنية ، وتفاوض من اجل الضمانات البنكية الدولية ، وضمان التحويلات للمراسلين الأجانب وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.

#### **د - المديرية العامة المساعدة للاستغلال:**

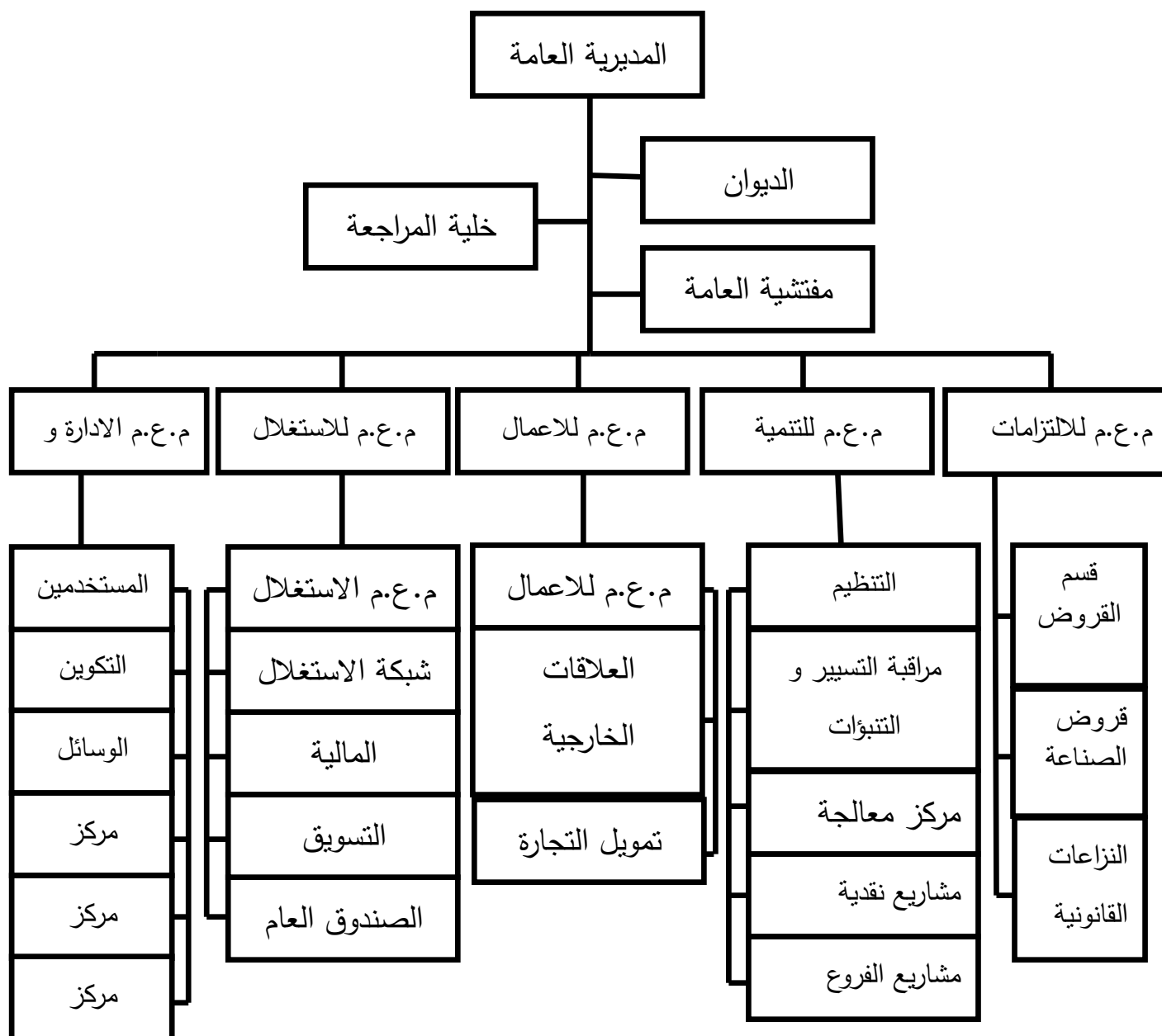
و هدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال ، كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال ، وتقوم بدراسة السوق وتطوير المنتجات وتحسين نوعية الخدمات ، وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال.

#### **هـ - المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل:**

من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل ، وتكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية ، وتضع مخططا لصيانتها وتطويرها، كما تختص هذه المديرية بإجراءات المحاسبة البنكية ، وهي المكلفة بعمليات الطباعة وحفظ الأرشفة، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من قرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة .

الشكل رقم (06) : الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري ( المديرية العامة )



مصدر : القرض الشعبي الجزائري ( وكالة سعيدة ) .

## المبحث الثاني: لمحة عن القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - CPA

سوف نحاول في هذا المبحث التعرف عن وكالة القرض الشعبي الجزائري وذلك من خلال تقديم لمحة عنه ، وأهم وظائفه ، بالإضافة الى هيكله التنظيمي.

### المطلب الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - CPA

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 414 سنة 1979 ، كواحدة من بين ثمان الوكالات تابعة للمديرية الجهوية بتلمسان ، وتحتل الوكالة موقعا استراتيجيا في وسط المدينة ب 26 شارع أحمد مدغري مدينة سعيدة .

وفيها يتم الاتصال بالزبائن وتلبية طلباتهم، وهي تعتبر كمنفذ توزيع نفس الخدمات التي تقدمها جميع البنوك الأخرى، فهي بنك إيداع الودائع ويسلم القروض بنسب فائدة متغيرة و بأنواعها المختلفة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

❖ تتوفر الوكالة على 23 حاسب متصلة بنظام معلوماتي يعالج المعلومات بسرعة وتم تحديثه مؤخرا ، كما تتوفر الوكالة على حاسبتين للأوراق النقدية وكاشف الأوراق المزورة. مما يؤدي إلى تقليل وقت انتظار العميل وبالتالي تحسين الخدمات وهذا لا يعني بان الوكالة ليست بحاجة إلى وسائل متطورة.

❖ توظف الوكالة 30 موظف منهم 03 حراس والباقي يتوزعون بين الإطارات وأعوان تحكيم وأعوان تنفيذ وهذا كان سابقا أما في سنة 2017 فقلل لنا أن عدد الموظفين قد تغير إلا انه لم يحدد لنا بشكل دقيق <sup>1</sup>.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من قرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة .

## المطلب الثاني : وظائف القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة -

تبعاً للقوانين و التشريعات الجزائرية وباعتبار القرض الشعبي الجزائري من بين البنوك الجزائرية فهو يقوم بمعالجة مختلف العمليات المتعلقة بالقرض والصرف من خلال :

- استقبال الودائع و جمع رؤوس الاموال على اشكال مختلفة ، الحسابات الجارية ،حسابات الأرصدة ،سندات الصندوق ، دفاتر الادخار.....الخ.
- يساعد القرض الشعبي الجزائري الدولة و كذلك الجمعيات و الأجهزة العمومية لتطبيق كل عمليات الإقراض بغرض تسهيل نشاط زبائنه فالقرض الشعبي يخضع للتشريع البنكي و التجاري.
- وتتمثل مهامه في تنمية وترقية القطاعات التالية:
- قطاع البناء كالأشغال العمومية و السكن.
- قطاع الصحة والأدوية.
- السياحة و الفنادق.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ومن أهم القروض التي يمنحها البنك مايلي:
- قروض عقارية.
- قرض الاستثمار.
- قروض الاستهلاك.
- قروض بتعهد (كفالة- الضمان الاحتياطي).
- قروض الدولة الخاصة ( ENSEJ – ENJEN – CANC )<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من قرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة .

**المطلب الثالث: هيكل تنظيمي القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة -****1- مدير الوكالة:**

يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوى ولاية سعيدة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومختلف الوثائق، ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال و البرامج المتعلقة بالبنك.

**أ- إدارة السكرتارية:**

من مهامها تسهيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

**ب- نائب المدير:**

يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ، ويخلفه في حالة غيابه.

**2- مصلحة الإدارة: تضم قسمين:****أ- قسم المستخدمين:**

وهو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات و إعداد الحوافز الخاصة بهم، كما تقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات،... الخ.

**ب- قسم المنازعات القانونية:**

يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوي، وطلبات تحصيل الحقوق، وتعين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم ، ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

### 3- مصلحة القروض:

وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة، وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبت في طلباتهم، و إعداد المذكرات اللازمة، كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات و خلية تسمى بخلية الدراسات والتحليل ، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض، مع العلم أن الوكالة لا تقدم الموافقة المباشرة على منح القرض، بل أنها تقوم بتحويل ملفات القروض المقبولة مبدئيا إلى الفرع المتواجد بولاية تلمسان ليمنح الموافقة النهائية بإعطاء القرض للمؤسسة المعنية، شرط أن لا تتعدى قيمة القرض 400.000 دج، وإلا فإن الملف يتم تحويله إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة. تتطلب دراسة ملف قرض على مستوى الوكالة على الأقل شهرا كاملا، أما إذا تم تحويل الملف إلى الفرع والمديرية العامة فإن دراسة الملف تتطلب أكثر من 6 أشهر. كما تقوم الخلية بمتابعة مراحل التي يمر بها القروض حتى تحصيله في حدود القوانين الملزمة.

### 4- مصلحة التجارة الخارجية:

تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب ، في عمليات البيع أو الشراء (استيراد ، تصدير)، وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج و عمليات التوطين ( الإقامة domiciliation )، المصرفي وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، و هي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج ، ويضم ثلاثة أقسام: قسم التحويلات الحرة و المباشرة، قسم القبض المستندي والاعتماد المستندي، قسم تسير العقود.

### 5- مصلحة الصندوق: و هي بدورها تنقسم إلى قسمين:

**أ- قسم الودائع:**

ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات إيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

**ب- قسم الدفع والقبض:**

ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات، وتقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

**6- مصلحة المحاسبة والمراقبة:****أ- قسم المحاسبة:**

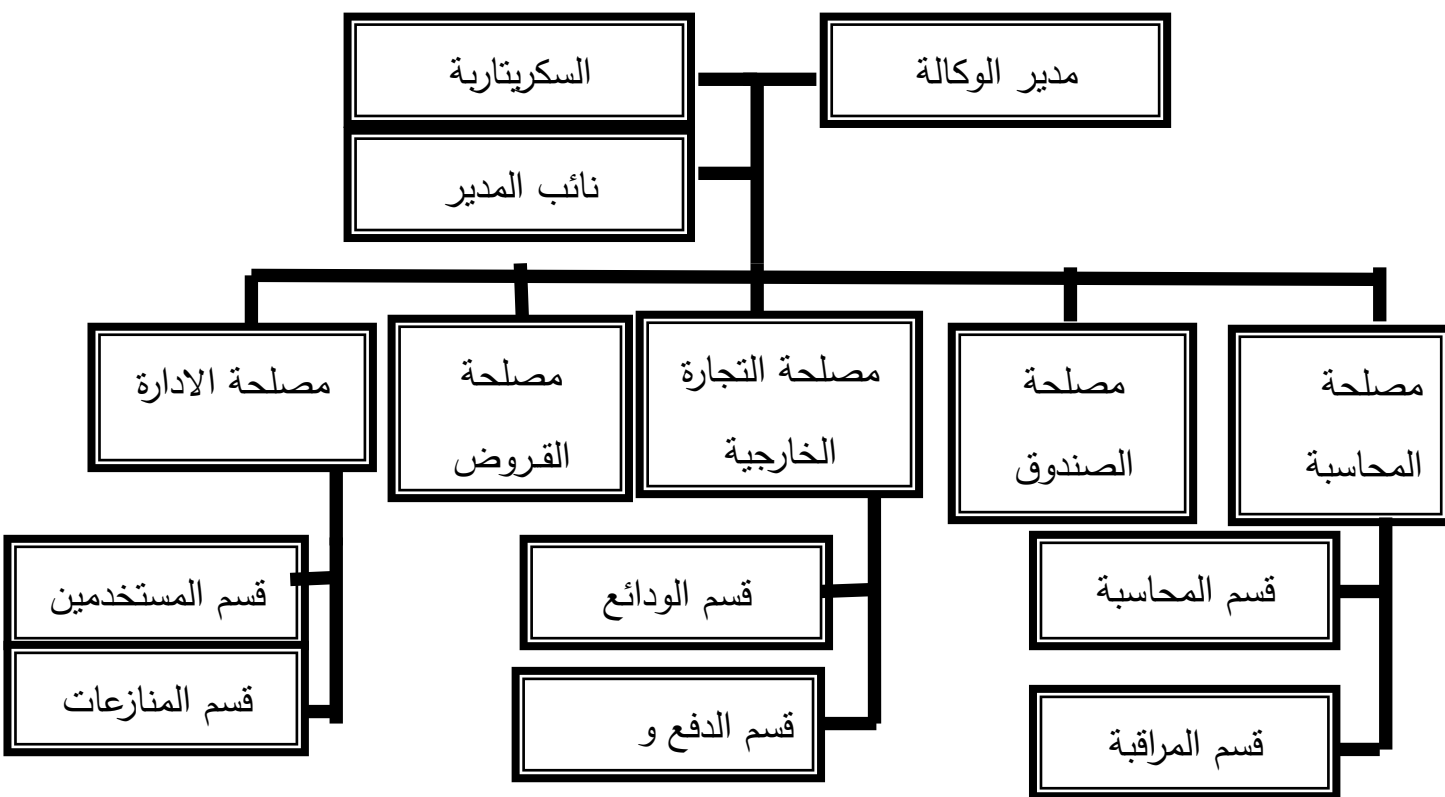
و تقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي يقوم بها البنك في جميع أقسامه ويقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة لحسابات البنك، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة، ومتابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف.

**ب- قسم المراقبة:**

ويقوم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك كما تقوم بتنسيق بين المصالح، والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة، كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى انتظام ودقة البنك، و مدى وجود المشاكل الإدارية، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من أجل تحقيق سياسة وأهداف البنك<sup>1</sup>، و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري سعيدة :

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من قرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة .

الشكل رقم ( 07 ) : الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري ( سعيدة )



المصدر : قرض الشعبي الجزائري ( وكالة سعيدة ).

### المبحث الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية في بنك القرض الشعبي الجزائري.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى إدارة المخاطر الائتمانية في بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - حيث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى إجراءات منح القرض، أما الثاني سوف نتطرق إلى طريقة استرجاع القرض بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة في حالة عدم السداد أما مطلب أخير سوف نتطرق إلى تطور الودائع و القروض من 2014 إلى 2016.

#### المطلب الأول: إجراءات منح القرض

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة- بمنح القروض بمختلف أنواعها، مثله مثل باقي البنوك العمومية الأخرى ، لكن قبل تقديم القرض للمستثمر (طالب القرض) يقوم البنك بالقيام بالعديد من الإجراءات، وتتمثل هذه الإجراءات في العديد من الوثائق المطلوبة من طالب القرض، وهي كالآتي:

#### الفرع الأول: الوثائق المشتركة لكافة القروض

- طلب القرض (نموذج البنك).
- شهادة الميلاد رقم 12 + شهادة الإقامة.
- نسخة للبطاقة الوطنية.
- شهادة عمل.
- كشوف رواتب الشهور الثلاثة الأخيرة + كشف الراتب السنوي.
- كشف الحساب البنكي (6 أشهر الأخيرة).
- نسخة لبطاقة الضمان الاجتماعي cnas أو casnos.

**1- بالنسبة للمتقاعدين:**

- نسخة من شهادة التقاعد.

**2- بالنسبة للتجار و ذوي المهن الحرة:**

- الإنذارات الجبائية أو ميزانية السنوات الثلاث الماضية مصادق عليها من قبل إدارة الضرائب .

- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.

- نسخة مصادق عليها من الاعتماد (بالنسبة للمهن الحرة).

شهادة أداء الاستحقاقات لصندوق الضمان الغير الأجراء.

- المستخرج من الضريبي من مصلحة الضرائب.

**الفرع الثاني: ملف قرض الاستغلال**

يدرج في هذا الملف منها وثائق إدارية ووثائق مالية و هي كالتالي:

**1- الوثائق الإدارية (الملزمة) ، تتمثل في:**

- طلب قرض بالأرقام بالإشارة إلى الضمانات المقدمة من طرف العميل ( مرفقة بنسخة

من عقد الملكية، عقود ملكية العقارات المقامة عليها النشاط بالإضافة إلى شهادة عدم

الخضوع للضريبة المتعلقة بذلك العقار).

- القانون الأساسي للشركة (بما في ذلك التعديلات إن وجدت).

- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.

- رقم التعريف الإحصائي.

- البطاقة الضريبية وشهادة الإعفاء من الضريبة لا تتجاوز مدتها 3 أشهر و جداول

الزمن للدفع إن وجدت.

- شهادة الضمان الاجتماعي إن وجدت.

## 2-2- الوثائق المالية (الإجبارية)، تتمثل في مايلي:

- الخطة النقدية المتوقعة.

الميزانية و جدول حسابات النتائج (جبائية) الخاصة بثلاث السنوات المالية الأخيرة والمركز المالي (المحاسبي) ويجب أن تكون موقعة مؤخرا ( النشاط التجاري للمؤسسة).

ثلاث تقارير الأخيرة لمحافظ الحسابات (من أجل شركة المساهمة، شركة فردية، وذات المسؤولية المحدودة وكذلك ذات رقم الأعمال الأقصى 10 مليون دج (النشاط التجاري للمؤسسة).

الميزانية وجدول حسابات النتائج التقديرين. وهناك بعض الوثائق المكملة الأخرى و

الملحقة أي (عند الحاجة إليها) و هي كالآتي:

- عقد الإيجار (المقر الاجتماعي).

- ترخيص أو الموافقة (اعتماد) من السلطات العامة المختصة و المسؤولة عن الأنشطة

التي تتطلب مثل هذه الوثيقة (مثل بيع السيارات، منتجي المنتجات الصيدلانية،

العيادات....الخ).

عقود أو اتفاقية التمثيل (المقدمة) أو للمنتجات الحصرية أو العلامة التجارية.

- نسخ من شهادات حسن تنفيذ الأعمال في إطار عقود الأعمال والخدمات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من قرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة .

**الفرع الثالث: ملف قرض الاستثمار**

بالإضافة إلى الوثائق المطلوبة سابقا ترفق دراسة نقدية واقتصادية التي تغطي النقاط التالية:

- عرض تقديمي (للشركة، المساهمين، المسيرين) الموقع و المحيط الاقتصادي و غيرها.
- دراسة نقدية للأعمال المراد تحقيقها والحالة القابلة لتحقيق الأعمال المنجزة بدقة وفقا للمهلة لإنجاز المشروع.
- دراسة السوق، المنتج أو الخدمة، المبيعات، العملاء، السياسة التجارية، الآفاق التطويرية وغيرها.
- دراسة مالية للمشروع و تحديد هيكل الاستثمار وهيكل التمويل وخطة العمل (التنفيذ) الاقتراض الأساسي، طرق حساب رقم الأعمال المقدر، الربحية، آجال استحقاق القرض.
- ميزانية وحسابات الاستغلال التقديرية و غيرها.
- ومن أجل المشاريع الاستثمارية في طور الانجاز ترفق الوثائق التالية:
- حالة الاستغلال المنجز فعلا و الرهن في طور الانجاز و مرفقة ب:
- 1- وثائق تدعيم عقود المشتريات التجهيزات المستوردة.
- 2- تقدير الأعمال المنجزة و غير المنجزة.

**الفرع الرابع: ملف القرض العقاري**

- 1- لاقتناء مسكن جديد (مؤسسة التطوير العقاري):
- شهادة حجز مسكن أو وعد بالبيع موثق.
- نسخة من شهادة المساعدة على اقتناء ملكية مسلمة من الصندوق الوطني للسكن.
- 2- لاقتناء مسكن جديد في طور الانجاز (بيع على المخطط):
- نسخة من العقد العقاري للبيع على مخطط نسخة من شهادة الضمان و الكفالة

المتبادلة للترقية العقارية FGCMPI إلى المرقى العقاري.

3- **لاقتناء مسكن بين الخواص:** وعد بالبيع أو وثيقة الصفقة التجارية موقع عليها (نموذج البنك).

#### 4- **لتأهيل مسكن فردي:**

- نسخة عقد الملكية لطالب القرض.
- مقاييس كمية وتقديرية لتهيئة المسكن.
- شهادة سلبية للعقار.

يمكن للبنك طلب إكمال الملف بوثائق إضافية بعد الدراسة الأولية.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني:** طريقة استرجاع القرض و الإجراءات المتبعة في حالة عدم السداد سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة استرجاع القرض وما هي الإجراءات المتبعة في حالة عدم سداد العميل للقرض .

#### **الفرع الأول: طريقة استرجاع القرض**

بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة كغيره من البنوك يقرض أموال لجميع الهيئات سواء الأشخاص العاديين (الطبيين) و المؤسسات أو الشركات و غيرها و بالتالي فهو يسترجع أمواله من المقترضين و لكل بنك طريقته الخاصة في استرجاع الأموال ويمكن تلخيص هذه الطرق في النقطتين التاليتين:

- 1- **بالنسبة للأشخاص العاديين:** إن الأشخاص العاديين يقومون بإعادة الأموال للبنك عن طريق أقساط ( دفعات ) تسديد كل شهر.
- 2- **بالنسبة للتجارين:** يقوم التجاريون بتسديد دفعات القرض في كل ثلاث أشهر.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من قرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة .

## الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة في حالة عدم السداد القرض

يتعرض البنك كغيره من البنوك لجميع المخاطر الائتمانية و لديه طريقة خاصة في حالة عدم السداد فيتبع المراحل التالية:

**المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم إنذار أول للعميل وينبهه بأجل التسديد.

**المرحلة الثانية:** يقوم البنك في هذه الحالة بتقديم إنذار ثاني للعميل دون أن يقوم بأي إجراءات أخرى قد تضر بمصلحة الزبون.

**المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الوثائق التي تثبت بأن العميل قد اقترض الأموال من البنك وذلك للقيام بالإجراءات اللازمة التي يحددها القانون.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان و الأنشطة الوظيفية للقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2014-2016)

في هذا المطلب سنتطرق إلى تطور القروض و الودائع في بنك القرض الشعبي الجزائري بالإضافة إلى دراسة مؤشرات المخاطر الائتمانية و ذلك خلال الفترة (2014- 2016).

### الفرع الأول: تحليل الأنشطة الوظيفية لبنك القرض الشعبي الجزائري

#### أولاً: تطور القروض (2014 - 2017)

لدينا :

**مجموع القروض = القروض المقدمة للمؤسسات المالية + القروض المقدمة للعملاء**

<sup>1</sup> مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة القروض بالوكالة سعيدة .

وعليه سنقوم بدراسة تطور القروض خلال السنوات الثلاثة الأخيرة وذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم ( 09): تطور إجمالي القروض من 2014 إلى 2016**

الوحدة : مليون دج

| القروض / السنوات                | 2014               | 2015               | 2016              |
|---------------------------------|--------------------|--------------------|-------------------|
| القروض المقدمة للمؤسسات المالية | 420000<br>%1.80    | 126000<br>%0.76    | 1050000<br>%31.82 |
| القروض المقدمة للعملاء          | 22950000<br>%98.20 | 16650000<br>%99.24 | 2250000<br>%68.18 |
| إجمالي القروض                   | 23370000<br>% 100  | 16776000<br>100%   | 3300000<br>100%   |

مصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من رئيس مصلحة القروض بالوكالة.

نلاحظ من خلال الجدول :

**في سنة 2014:**

نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية اقل بكثير من نسبة القروض المقدمة للعملاء ،حيث قدرت نسبة القروض المقدمة للمؤسسات المالية 1.80% بينما القروض المقدمة للعملاء قدرت ب 98.20 %، أي بفارق 96.4 %.

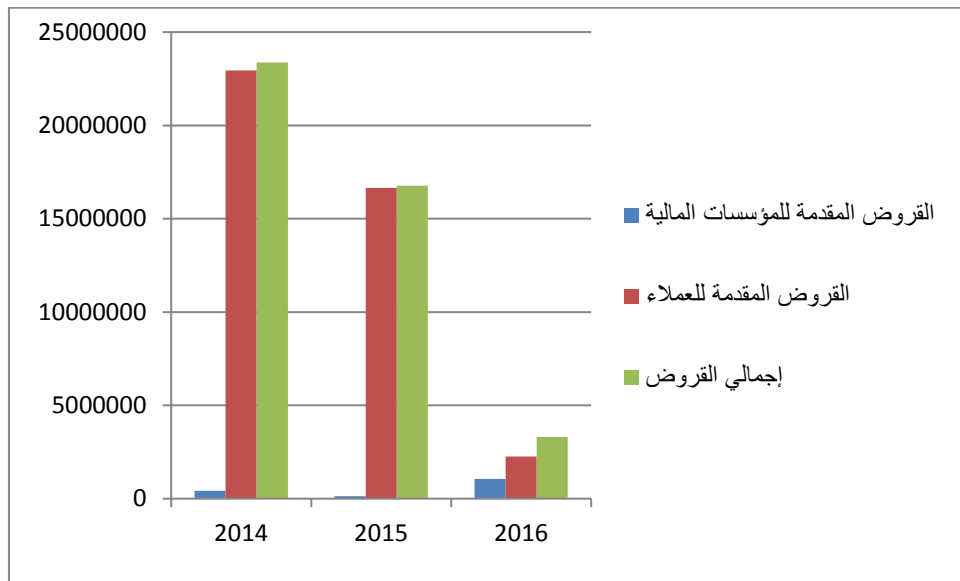
**في سنة 2015:**

نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية اقل بكثير من نسبة القروض المقدمة للعملاء، حيث قدرت نسبة القروض المقدمة للمؤسسات المالية 0.76 %، بينما القروض المقدمة للعملاء قدرت ب 99.24 %، أي بفارق 98.48 % .

**في سنة 2016:**

نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية اقل بكثير من نسبة القروض المقدمة للعملاء، حيث قدرت نسبة القروض المقدمة للمؤسسات المالية 31.82 %، بينما القروض المقدمة للعملاء قدرت ب 68.18 %، أي بفارق 36.36 % .

نستنتج مما سبق أن انخفاض القروض المقدمة للمؤسسات المالية كان بسبب أصولنا بين مراسيل الأجانب وذلك لتغطية المعاملات التجارية الأجنبية بينما ارتفاع في القروض المقدمة للعملاء كان بسبب زيادة نشاط البنك وتطوير الشبكة التشغيل ، وهذا ما سوف نلخصه في الشكل التالي :

**الشكل رقم (08) : تطور إجمالي القروض من 2014 إلى 2016**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مدونة في الجدول رقم (09).

ثانيا: تطور الودائع خلال ( 2014 - 2016 )

مجموع الودائع = الودائع المستحقة للعملاء + الودائع المستحقة للمؤسسات المالية + ديون ممثلة بسندات

جدول رقم ( 10): تطور إجمالي الودائع من ( 2014 - 2016 )

الوحدة : مليون دج

| 2016               | 2015               | 2014               |                             |
|--------------------|--------------------|--------------------|-----------------------------|
| /                  | /                  | /                  | الودائع من المؤسسات المالية |
| 15900000<br>%84.13 | 20400000<br>%94.31 | 33200000<br>%96.79 | الودائع من العملاء          |
| 3000000<br>%15.87  | 1230000<br>%5.69   | 1100000<br>%3.21   | ديون ممثلة بسندات           |
| 18900000<br>%100   | 21630000<br>%100   | 34300000<br>%100   | إجمالي الودائع              |

مصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من رئيس مصلحة القروض بالوكالة .

نلاحظ من خلال الجدول :

#### في سنة 2014:

نلاحظ أن الديون الممثلة بسندات أقل بكثير من نسبة الودائع العملاء، حيث قدرت نسبة الديون الممثلة بسندات بـ 3.21%، بينما الودائع العملاء قدرت بـ 96.79%، أي بفارق 93.58% .

#### في سنة 2015:

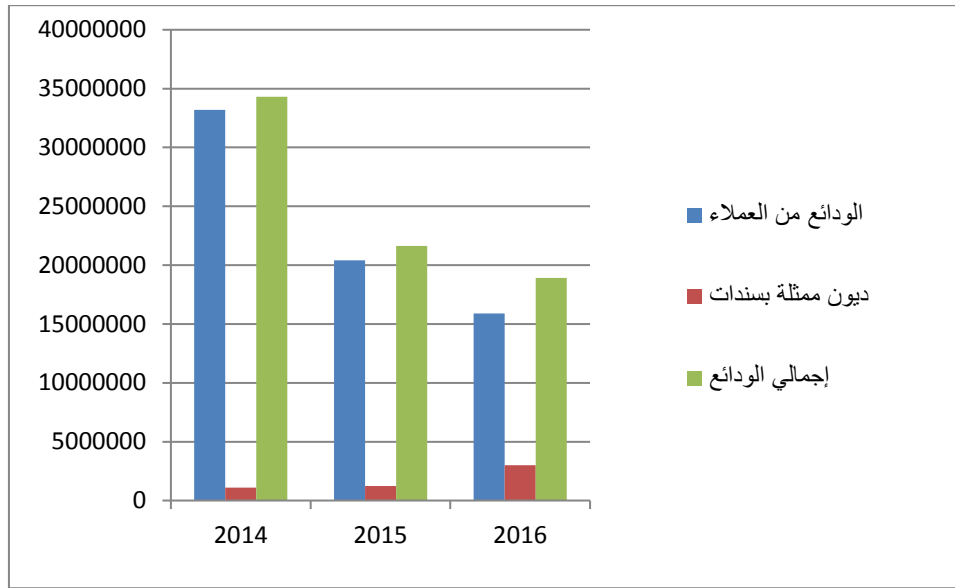
نلاحظ أن الديون الممثلة بسندات أقل بكثير من نسبة الودائع العملاء، حيث قدرت نسبة الديون الممثلة بسندات بـ 5.69%، بينما الودائع العملاء قدرت بـ 94.31%، أي بفارق 88.62% .

#### في سنة 2016:

نلاحظ أن الديون الممثلة بسندات أقل بكثير من نسبة الودائع العملاء، حيث قدرت نسبة الديون الممثلة بسندات بـ 15.87%، بينما الودائع العملاء قدرت بـ 84.13%، أي بفارق 68.26% .

نستنتج مما سبق ارتفاع في الودائع العملاء كان بسبب زيادة نشاط البنك وتطوير الشبكة التشغيل، وهذا ما سوف نلخصه في الشكل التالي:

## الشكل رقم (09) : تطور الودائع خلال ( 2014 - 2016 )



المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (10) .

## الفرع الثاني: دراسة مؤشرات مخاطر الائتمان لبنك CPA خلال (2014-2016)

بالاعتماد على ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري سوف نقوم بدراسة بعض المؤشرات الخاصة بمخاطر القرض ومعدل كفاية رأس المال حسب بازل: لدينا:

## أولا: نسبة ملاء رأس المال

باعتبار الملاء البنكية هي أساس سلامة النظام المصرفي فقد أولى بنك الجزائر لها أهمية خاصة واعتبر الأموال الخاصة بمثابة مقياس أساسي لها، و يمثل معيار الملاء البنكية أو كفاية رأس المال أو نسبة كوك في العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية و المخاطر المرجحة بأوزانها حيث:

$$\text{نسبة الملاء} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة}} \leq 8\%$$

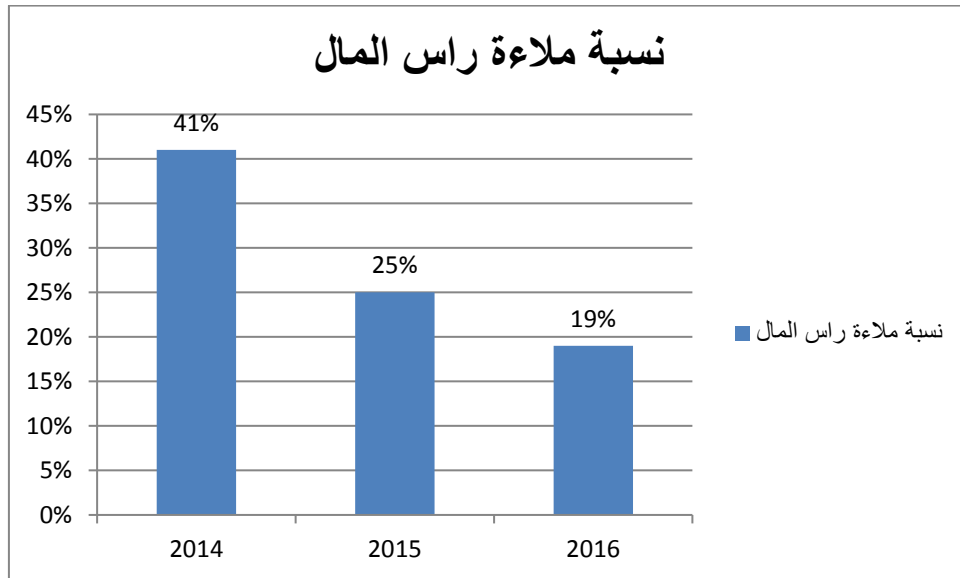
جدول رقم (11): نسبة الملاءة

| السنوات              | 2014 | 2015 | 2016 |
|----------------------|------|------|------|
| نسبة ملاءة رأس المال | 41%  | 25%  | 19%  |

مصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من رئيس مصلحة القروض بالوكالة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الملاءة  $\leq 8\%$  خلال السنوات (2014-2016) ، وهذا يدل أن البنك في الوضعية الملاءة الجيدة اي يستطيع مواجهة المخاطر التي تعترضه ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (10): نسبة ملاءة رأس المال



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (11) .

## ثانيا : نسبة القروض إلى الودائع لبنك CPA خلال (2014-2016)

حيث:

نسبة القروض إلى الأصول = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

الجدول رقم (12) : : نسبة القروض إلى الودائع

الوحدة: مليون دج

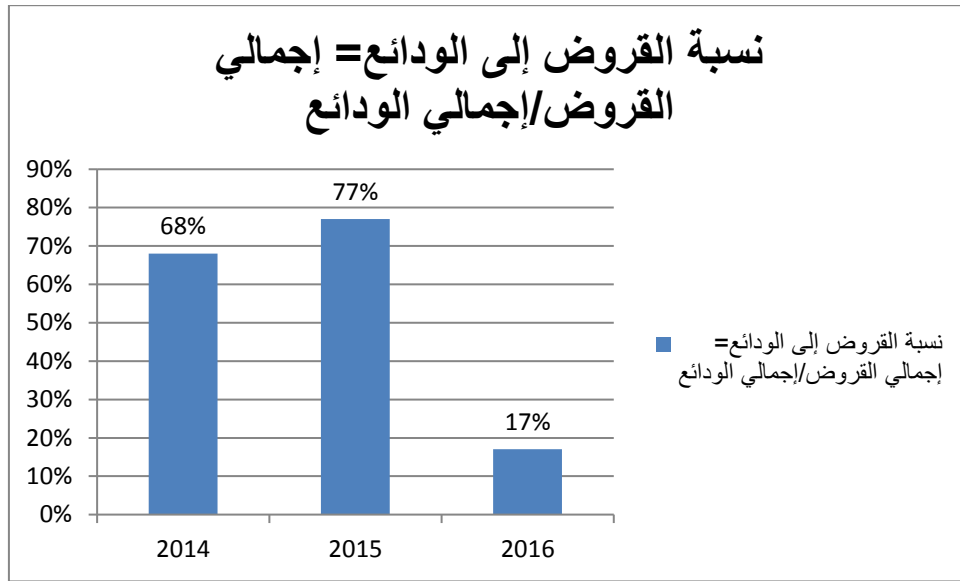
| 2016      | 2015      | 2014      |                         |
|-----------|-----------|-----------|-------------------------|
| /3300000  | /16776000 | /23370000 | نسبة القروض إلى         |
| =18900000 | =21630000 | =34300000 | الودائع = إجمالي        |
| 0.17      | 0.77      | 0.68      | القروض / إجمالي الودائع |

مصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على رئيس مصلحة القروض بالوكالة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة القروض إلى الودائع سنة 2014 كانت تساوي

68% ، فحين بلغت سنة 2015 نسبة 77 % ، لتصل سنة 2016 إلى 17% .

الشكل رقم (11) : نسبة القروض إلى الودائع



مصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) .

#### المطلب الرابع: معالجة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل في بنك

وفقا لأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل بخصوص مخاطر الائتمان فإنه يتم استخدام الأساليب تخفيف مخاطر الائتمان ، لتقليل قدر انكشاف للمخاطر الائتمانية المرجحة، وذلك لأغراض كفاية رأس المال.

يقوم القرض الشعبي الجزائري بتوظيف جملة من إجراءات وسياسات لتخفيف و معالجة المخاطر الائتمانية ، تتمثل هذه الإجراءات الائتمانية للقرض الشعبي الجزائري الحد الأدنى والمتحفظ من نسب غطاء الضمانات يساندها نسب الأخرى الإضافية، فحينما تهبط قيمة الضمان الإضافي المحتفظ به بخصوص القرض محدد إلى أدنى من نسب غطاء الضمان المحددة مبدئيا و إذا وصل إلى نسبة العليا فان العميل يلزم بتزويد ضمانات إضافية وذلك لاستعادة نسبة غطاء الضمان مطلوبة.

إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحققاته. وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل. فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

أ- تحصيل القروض: تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في:

1- **رد الفعل**: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر.

2- **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع**: هو يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، و يتقادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

3- **التصاعد**: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

4- **تسيير الحسابات**: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

2- **معالجة القرض:** يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها. إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).

- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

## خلاصة الفصل:

- يعتبر القرض الشعبي الجزائري من بين البنوك أكثر نشاطا في الساحة نقدية في الجزائر.
- من خصائص قرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - انه بنك تجاري للمؤسسات وبنك للأفراد
- يقوم قرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - بمنح القروض بمختلف أنواعها لكن قبل تقديم القرض يقوم بالعديد من إجراءات
- من خلال المؤشرات التي قمنا بدراستها بنسبة لوكالة سعيدة فإنها تدل على أن هناك تحسن في أداء البنك سنة إلى أخرى.
- لدى قرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - سياسات و إجراءات لمتابعة جميع هذه المخاطر وتحكم فيها وخاصة مخاطر الائتمانية حيث يتم سيطرة عليها من خلال مراقبة التعرض لهذه الأخيرة ، ووفقا لمعايير لجنة بازل يتم استخدام أساليب لتخفيف من المخاطر الائتمانية .

خاتمة عامة

**الخاتمة العامة:**

إن موضوع الإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية أصبح من أكثر المواضيع إهتماما في الوقت الراهن، نظرا لما تسببه المخاطر الائتمان من أضرار مالية للبنوك التجارية، وتعتبر الجزائر من الدول التي تحاول الانفتاح على الاقتصاد العالمي حيث عملت على ادخال مجموعة من تغييرات في قوانين المنظمة ادارة بنكية خاصة ادارة المخاطر الائتمانية وذلك وهذا محاولة منه لرفع مستوى أداء بنوك الجزائرية وكذا استفادة ما أمن مقررات لجنة بازل الهادفة إلى حماية البنوك من المخاطر.

**نتائج إختبار فرضيات البحث:**

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن هناك بعض الفرضيات خاطئة هي:  
 إن قرض الشعبي الجزائري يتعرض لجميع أنواع المخاطر الائتمانية و أن البنك المركزي الجزائري هو الهيئة الوحيدة التي تفرض عليه معدل الملاءة قواعد الاحترازية ومن خلال الدراسة اتضح لنا ان الفرضية خاطئة وذلك لان البنك المركزي الجزائري ليس وحده المسؤول عن تحديد معدل الملاءة القواعد الاحترازية بل تتدخل ايضا هيئات دولية وهي لجنة بازل للرقابة المصرفية .

**نتائج البحث :**

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنتها مختلف فصول البحث، تم التوصل إلى النتائج التالية :

**الجانب النظري :**

يعرف الائتمان المصرفي بأنه تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

تمثل المخاطر الجزء أخطر الذي يهدد البنك ووضعه المالي خاصة مخاطر الائتمان ناجمة عن عدم السداد.

ان خطر عدم السداد من المخاطر التي مهما كانت دراستها حديثة او تقليدية يصعب التحكم فيها لأنها مرتبكة بالعملاء .

هناك اساليب لقياس المخاطر الائتمانية ومعالجة هذه الاخيرة وذلك وفقا لاتفاقية بازل.

الجانب التطبيقي :

قرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - بنك كغيره من بنوك يتعرض لمختلف انواع المخاطر الائتمانية يقوم البنك بعمليات التحليل المالي لدراسة قدرات العميل على سداد و متابعة أنشطته وقروضه السابقة وذلك من تقليل من مخاطر السداد .

من خلال المؤشرات التي قمنا بدراستها عن قرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة - لاحظنا أن هناك نقص في اداء البنك وذلك بسبب الازمة التي تمر عليها البلاد .

قرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة - يقوم بمتابعة المخاطر الائتمانية والسيطرة عليها من خلال مراقبتها عن طريق لجنة بازل التي تستخدم اساليب لتقليل من المخاطر الائتمانية.

التوصيات:

- ضرورة الاتصال المستمر للبنوك بالمقترضين و هذا لتوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل و تقديم المساعدة.
- أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة و تحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول و تقييم أهلية المقترض، و عدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح القروض.
- التدريب المستمر للعاملين بالبنوك و التأهيل في المجال الائتماني و ذلك للمساعدة على استيعاب التقنيات الحديثة في إدارة مخاطر الائتمان. وخاصة مقررات لجنة بازل .

- ضرورة وجود تكامل بين أدوات التحليل المالي و أدوات التحليل الإحصائي لتفادي القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان.
- ضرورة تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية للأنشطة الائتمانية سواء من قبل البنوك المركزية أو جهات الرقابية الدولية ومنها بازل .

# فائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية:

#### أولاً: الكتب

- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات و تطبيقات)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001، ص 146.
- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2006.
- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص 213 .
- عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر

#### والأزمات،

- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مصر، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000.
- عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الإكتتاب، أخطار الإستثمار)، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة 1، الأردن، ص 235.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، 2012.
- شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان - الطبعة الثانية 2016.
- مصطفى يوسف كافي، إدارة المخاطر و التأمين، ص 37 دار المناهج للنشر و التوزيع.

- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي "دراسة تطبيقية للنشاط الائتمان و أهم محدداته" ، منشأة المعارف، الإسكندرية الطبعة الثانية جانفي 2000.
- سمير الخطيب، قياس إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2008.
- زينب حسين عوض الله ، أسامة الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية 2003

### ثانيا: الأطروحات و الرسائل العلمية

- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف 1 ، الجزائر، 2013/2012.
- إيمان نجرو، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد العمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين بسوريا 2007 ص.
- بومدين محمد أمين، النظم الاحترازية لتسيير الخطر البنكي و اتفاقية بازل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة معسكر السنة الجامعية 2010/2009
- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية- ، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف 2014/2013.
- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2009/2008 جامعة محمد خيضر بسكرة
- زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة 50 مذكرة ماجستير جامعة قسنطينة 2 سنة 2014/2013
- أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات بازل، مذكرة

شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية مسيلة 2013/2012

- هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

ماجستير في العلوم التجارية جامعة فرحات عباس- سطيف 2011-2012

- مفتاح صالح، رحال فاطمة، مداخلة تأثير مقررات لجنة بازل الثالثة على النظام المصرفي

الإسلامي ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي : النمو والعدالة والاستقرار

من منظور الإسلامي أيام من 09-10 سبتمبر 2013 اسطنبول تركيا

- ميرفت علي أبو كمال ، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير

الدولية بازل 2، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الإدارة الأعمال 2007 ،الجامعة الإسلامية

/غزة

- أحلام بو عبدلي وحمزة عمي السعيد ، دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات

اتفاقية بازل الثالثة ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 7 ، العدد 2، جامعة غرداية ،

سنة 2014

### ثالثا: المقالات والدوريات

- حرشوم سهام، صحراوي إيمان، مداخلة من الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و

الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس.

- مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها-قياسها-إدارتها و الحد منها

مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة -

كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة - الأردن

- عبد العزيز الدغيم، ماهر أمين، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض

المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات

والبحوث المجلد (28) العدد (3) 2006

- تانيا قادر عبد الرحمان، دور التحليل المالي في تشخيص نقاط القوة والضعف في إتخاذ

القرار الائتماني مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية مجلد 8 العدد 26/2012

- حرشوم سهام، صحراوي إيمان، مداخلة من الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية و

الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات

- هارون طاهر، العقون نادية الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية ،  
مداخلة من الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير "جامعة جيجل" حول: " المنظومة  
المصرفية

- د. إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام  
مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية- تطبيقية ) في مصرف الشرق  
الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005-2006 المالية ، مجلة الإدارة والاقتصاد  
العدد الثالث وثمانون/2010.

- حسين بلعجوز ، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها ، الملتقى الوطني حول المنظومة  
المصرفية في الألفية الثالثة منافسة- مخاطر- تقنيات جامعة جيجل أيام 6 و 7 جوان  
2005، - منشورات اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العربي ومقومات نجاحه،  
بيروت 2001.

- سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم  
التسيير، دورية نصف سنوية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات  
عباس ، سطيف ، العدد 06، 2006،

- سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ملتقى التحولات الاقتصادية  
واقع وتحديات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

المراجع باللغة الفرنسية:

- Axelle la Badie, olivier rousseau, **crédit management Gère le risque**  
**client**, ed économiya, Paris 1996
- Sophie Brana, Michel Cazals, Pascal Kanffmann, **économie**  
**monétaire et financière**, 2ème Edition, Dunod, Paris 2003.
- Sylvie de coussergues, **gestion de la banque**, Edition Dunod, Paris,  
1992.

- Edith Giraglinger, **les décisions d'investissement Exercices et ces corrigés de gestion**, ed Nathan, Paris 1998.
- Michel Mathieu, **l'exploitation Bancaire et le risque de crédit**, ed la revue banque, Paris 1995.
- Sylvie de Conssegrues, **gestion de la banque**, ed– Dunod, Paris 1996.